وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية و التجارية
ميدان:العلوم الإقتصادية، و التسيير و العلوم التجارية
الشعبة: علوم إقتصادية
التخصص: بنوك

المرجع : ..... /2015

مذكـــرة بعنـــــوان:

إدارة المخاطر البنكية في ظل العولمة المالية

دراسة حالة: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية (ل.م.د)

تخصص: " بنوك "

إعداد الطلبة:

- بوكرسي نصر الدين
- بن ساعد رزيـــق
- بلفـج أميـــــر

إشراف الأستاذ (ة):

رحيـــم إبراهيم

السنة الجامعية: 2014/ 2015

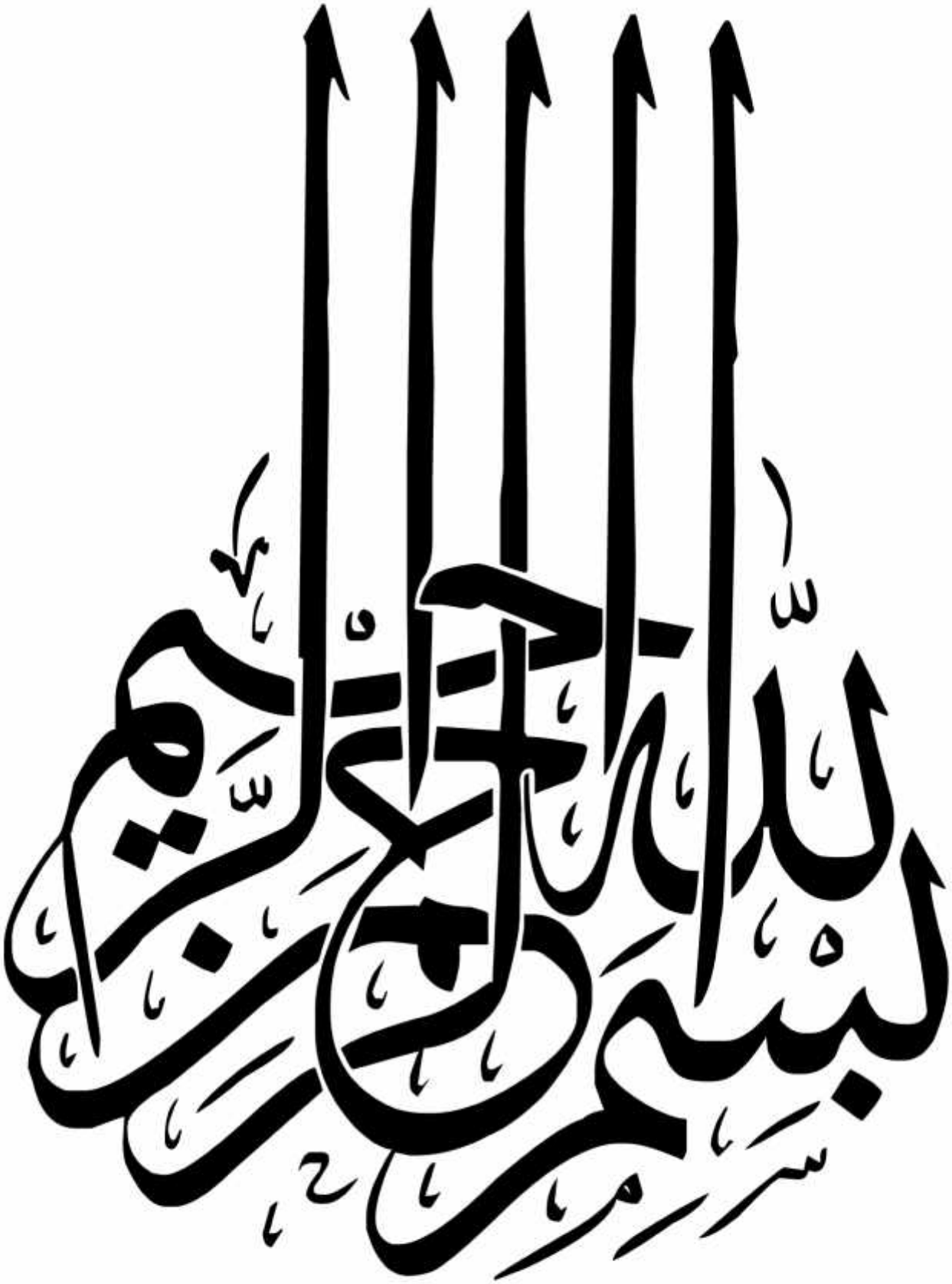
بسم الله الرحمن الرحيم

قـــال تعالـــى:

بســم الله الرحمـن الرّحيـم

﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾

"يا ربي علّمني أن أحب النّاس كما أحب نفسي

وعلّمني أن أحاسب نفسي كما أحاسب الناس

وعلّمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوّة

وأن الانتقام هو أول مظاهر الضعف

يا رب لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا باليأس إذا أخفقت

وذكّرني دائما أن الإخفاق هو التجربة الأولى التي تسبق النجاح

يا رب إذا أعطيتني نجاحًا فلا تأخذ تواضعي

وإذا أعطيتني تواضعًا فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي

وإذا أسأت للنّاس فامنحني شجاعة الاعتذار

وإذا أساء النّاس إلي فامنحني شجاعة العفو"

اللهم آميـــــــــن

شكر و تقدير

لابد لنا و نحن نخطوا خطواتنا الأخيرة في الحياة الجامعية

من وقفة تعود بنا إلى أعوام قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا

الكرام الذين قدموا لنا الكثير باذلين بذلك جهودا كبيرة في بناء

جيل الغد لتعبث الأمة من جديد ...

وقبل أن نمضي تقدم أسمى آيات الشكر و الامتنان و التقدير

و المحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم و المعرفة

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

"كن عالما فان لم تستطع فكن متعلما ،فان لم تستطع فأحب العلماء ،

فان لم تستطع فلا تبغضهم"...

ونخص بالتقدير و الشكر

أستاذنا الكريم الذي تعب معنا وأفادنا بنصائحه القيمة الأستاذ "رحيـــم ابراهيم"

و كذلك نشكر كل من ساعدنا في إتمام عملنا و قدم

لنا يد المساعدة والعون وزودنا بالمعلومات اللازمة سواء من قريب أو من بعيد.

إهداء

الحمد لله رب العالمين و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين

أهدي هذا العمل إلى:

من ربتني و أنارت دربي و أعانتني بالصلوات و الدعوات، إلى أغلى إنسان في هدا الوجود أمي الحبيبة...

إلى من عمل بكد في سبيلي و علمني معنى الكفاح و أوصلني إلى ما أنا عليه أبي الكريم أدامه الله لي...

إلى أخي وأختي العزيزين علي...

إلى كل أصدقائي اللذين عشت و كبرت معهم...

و إلى كل من ساعدني و أعانني بغية إتمام هذا العمل.

أميـــــر

إهـــــــــــداء

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك،

ولا اللحظات إلا بذكرك، ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك،

ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك، الله جل جلاله.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة ، إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء و الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي

إلى طريق النجاح،إلى من علمني العطاء دون انتظار،

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ،والدي العزيز، أرجو من الله سبحانه وتعالى

أن يمد من عمره ليرى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار.

إلى من ينبض قلبها حبا و حنانا وحضنها الدافئ وبسمة الحياة، إلى من كان

دعاؤها ورضاها سر نجاحي،وحنانها بلسم جراحي، إلى أغلى ما أملك أمي الحبيبة.

إلى من يسري حبهم في عروقي إخوتي

إلي من سرنا سويا ونحن نشق الطريق نحو النجاح، إلى أصدقائي و زملائي و بالأخص

محسن، علي ، بسام ، مراد.نصرو.شوقي.شيحا.زوهير

إلى من علمونا حروفا من ذهب، وأفكارهم منارة تنير لنا مسيرة العلم و النجاح، وعبارتهم

من أسمى عبارات العلم، أساتذتي الكرام وأخص بالذكر مشرفنا الفاضل الأستاذ

"إبراهيم رحيم" الذي أفادنا بنصائحه القيمة وتوجهاته الرشيدة .

إلى كل من ذكرهم قلبي ونساهم قلمي

إليكم جميعا أهدي بذرة عملي و ثمرة جهدي.

رزيـــــق

** إهداء **

إلى من جـــــرع الكـــــأس فارغـــــا ليسقينـــــــي قطـــــرة حب...

إلى من كلّـــت أناملـــه ليقـــدم لنا لحظـــــــة سعـــــادة...

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمّهد لي طريـــق العـــلم...

إلى القلـــــــب الكبيـــــر "والـــدي العزيـــز"

إلى رمـــــــز الحب وبلســـــم الشفـــــــاء...

إلى القلـــب الناصع بالبياض "والدتي الحبيبـــة"

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنّفوس البريئة...

إلى رياحيـــن حياتي "إخوتـــي وأخواتـــي"

إلى الإخـــــوة الذين لم تلدهم أمّي...

إلى من تحلّـــوا بالإخاء وتميَّـــزوا

بالوفـــاء والعطـــــاء...إلى من

كانوا معي على طريـــق

النجـــــاح... إلـــى

"أصدقـائي".

نصر الدين

مقدمـــة عامـــــة:

إن تاريخ البشرية بأكمله تاريخ التعرض للمحن والظروف المعاكسة، والجهود المبذولة للتعامل مع هذه المخاطر، ورغم أن الإدعاء بأن أقدم مهنة كانت إدارة المخاطر ربما يعد ضربا من المبالغة، إلا أنه يمكن القول بأنه منذ فجر التاريخ يواجه البشر مشكلة البقاء ليس فقط كأفراد وكان أيضا كفصائل، لقد كانوا وراء تحقيق الأمر وتحاشي المخاطر التي هددت وجوده، وما استمرار وجودنا على ظهر هذا الكوكب إلا شاهدا على نجاح أسلافنا في إدارة المخاطر.

ومع تطور الحياة وظهور ما يسمى بالنشاط الاقتصادي الذي كان نتاجا لتفاعل مجموعة من العوامل والعناصر ورافق ذلك نمو اتساع حقل المخاطر التي يتعرض لها الإنسان وأصبحت أكثر تخصصا في مختلف المجالات، وبما أن الاقتصاد هو عصب الحياة فإن الإنسان أولى اهتمامه بدراسة هذه المخاطر المتعلقة بهذا القطاع، ولعل أهم ركيزة يبنى عليها اقتصاد أي دولة هي النظام المصرفي فقد وجد هذا الأخير مند القدم إلا أنه لم يكن بالشكل المعروف حاليا حيث تزداد أهميته من يوم إلى آخر نتيجة التطورات التي يشهدها الاقتصاد الوطني والعالمي، ويتكون النظام المصرفي من مجموعة من المؤسسات المالية أبرزها البنوك التجارية فالسمة الأساسية التي تحكم نشاط هذه الأخيرة هي تحقيق أقصى الأرباح في ظل المخاطر التي تتعرض لها والبحث عن كيفية إدارتها وبالتالي يجب تحديد وتعريف الأنواع المختلفة للمخاطر بعناية ودقة.

وتوفر مثل هذه التعريفات يعتبر أساسا لقياس المخاطر وتنفيذ إدارتها ولتحقيق ذلك يجب على البنوك أن تتبنى إجراءات شاملة لإدارة المخاطر وإعادة تقارير عنها.

1- الإشكالية:

باعتبار المخاطر البنكية تلعب دورا حاسما لتحقيق البنك لأهدافه المنشورة التي تشكل تحديا أمام

تطوره وزيادة قدرته التنافسية فمن الطبيعي أن يقوم هذا الأخير بإدارة هذه المخاطر ومن ثم يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما هي الطرق والأساليب التي يلجأ إليها البنك لإدارة المخاطر البنكية في ظل العولمة المالية.

كما سنحاول الإجابة عن التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أهم المخاطر البنكية التي يتعرض لها البنك؟
- ما المقصود بإدارة المخاطر؟
- ما هي العولمة المالية وأثرها على النظام المصرفي؟

2- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات المطروحة سابقا نقوم بوضع مجموعة من الفرضيات والتي يتم إثبات صحتها من عدمها أثناء التفصيل في الموضوع وأهم هذه الفرضيات ما يلي:

- تلعب إدارة المخاطر دورا كبيرا على مستوى البنك CNEP.
- تعتبر إدارة المخاطر أهم إستراتجية تقوم بها البنوك.
- مساهمة العولمة المالية في زيادة المخاطر التي يتعرض لها بنك CNEP.

3- أهداف الدراسة:

نتناول في دراستنا هذه أحد أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك ألا وهي المخاطر المالية المرتبطة بشأن مباشر بالأهداف المسطرة من طرف البنك وكيفية قيامه بإداراتها والتحكم فيها خاصة مع زيادة حدة المنافسة التي يتعرض لها في ظل سيادة ظاهرة العولمة المالية، ويعتبر أحد الركائز الأساسية التي يسعى البنك من خلالها إلى تحقيق الأهداف المنشودة (الربحية، السيولة، الأمان) حيث هذا الموضوع من الناحية النظرية إلى تناول النقاط التالية:

- التعرف على مفهوم المخاطر بصفة عامة وطبيعتها وأنواعها.
- معرفة التقنيات والوسائل المستعملة من طرف البنك لمواجهة آثار هذه المخاطر.

أما من الناحية التطبيقية فتهدف الدراسة إلى معرفة أهم المخاطر البنكية وكيفية إدارتها في أحد البنوك التجارية ألا وهو: الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك CNEP.

4- منهج الدراسة:

بناءا على طبيعة موضوع هذا البحث والمتمثل في التعرف على كيفية إدارة المخاطر البنكية في ظل العولمة المالية فقد تقرر اعتماد المنهج :الوصفي التحليلي وذلك لوصف المخاطر البنكية وتحليل آليات وطرق التعامل معها.

5- أقسام الدراسة:

معالجة للموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول أحدهم تطبيقي والباقيان نظري حيث تناولنا في الأصل الأول النشاط المصرفي في ظل العولمة المالية والذي قسم بدوره إلى مجموعة من المباحث هي ماهية البنوك، أساسيات حول البنوك، ماهية العولمة المالية، أثر العولمة المالية على النظام المصرفي.

أما في الفصل الثاني الذي يليه فيتحدث عن أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر البنكية ويتضمن المباحث التالية: عموميات حول المخاطر البنكية، أنواع المخاطر البنكية، ماهية إدارة المخاطر البنكية، إدارة وقياس المخاطر المالية، والفصل التطبيقي.

6- أسباب اختيار موضع الدراسة:

تكمن أسباب اختيار الموضوع في الدور التاريخي الذي تلعبه المخاطر في النظام المالي وبالخصوص القطاع المصرفي عبر الزمن ومن ثم الأسباب الموضوعية والذاتية لاختيار الموضوع تتمثل في:

- الرغبة الشديدة للإطلاع أكثر عن جوانب موضوع المخاطر البنكية في البنوك.

- زيادة حدة المنافسة ما بين البنوك وسعي كل منها إلى الحفاظ على موقعها ومكانتها في الأسواق المالية.

- ديناميكية الأنشطة المصرفية ومختلف المخاطر التي تحيط بها والتي تؤثر نشاط البنك.

- اتساع أعمال البنوك خارج الميزانية وتحولها من الأعمال التقليدية إلى أسواق رأس المال مما أدى إلى تعرضها لأزمات السيولة بالإضافة إلى مخاطر السوق الأخرى والتضخم وتقلبات الأسعار.

- رغبتنا في توسيع معارفنا والإحاطة بمختلف المخاطر البنكية وكيفية تعامل معCNEP لهذه المخاطر وما هي الإستراتجية المتبعة في إدارتها.

- معرفة التقنيات والوسائل المستعملة من طرف البنك لمواجهة آثار هذه المخاطر.

الفصل الأول:

النشاط المصرفي في ظل العولمة المالية

مقدمة الفصل

المبحث الأول: ماهية البنوك

المبحث الثاني: أساسيات حول البنوك

المبحث الثالث: ماهية العولمة المالية

المبحث الرابع: أثر العولمة المالية على النظام المصرفي

خلاصة الفصل

تمهيـــد:

استوجب التطور الكبير الذي عرفه الاقتصاد عبر مختلف العصور تطورا موازيا لمختلف المجالات التي لها علاقة بالنظام المصرفي. بحيث يعتبر هذا النظام من أهم هذه المجالات التي تؤدي دورا رياديا في تحريك اقتصاديات أي دولة وذلك من خلال مساهمته الفعالة في تسهيل وتذليل العقبات التي تواجه المعاملات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

وقد عرف النظام المصرفي تطورا كبيرا خاصة خلال المراحل التي عرفها الاقتصاد العالمي عقب الحرب العالمية الثانية، والتي تميزت بزحف الرأسمالية نحو قيادة الاقتصاد العالمي، حيث مكنت هذه العوامل النظام المصرفي من مواكبة التطورات وإحداث الهيكلة اللازمة للأجهزة التي تبقى دوما تعمل من أجل هدف واحد حيث وضعت مجموعة من الضوابط على المستوى الدولي والمحلي، وبحيث أحكمت تنظيم الجهاز المصرفي وتجديد مكوناته ومهامه الأساسية.

كما تشير الكثير من التغييرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثير واسع على نطاق الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم، مع العلم بأن الأثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية. وتصبح المهمة الملقاة على عائق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي هو تعظيم الإيجابيات وتقليل الآثار السلبية عند أدنى مستوى، ولهذا ستتمحور دراستنا في هذا الفصل حول:

- ماهية البنوك،
- ماهية العولمة،
- آثار العولمة على النظام المصرفي.

المبحث الأول: ماهية البنوك

لم تنشأ البنوك في صورتها الراهنة ولم تظهر دفعة واحدة مكتملة المعالم، وإنما كانت هذه النشأة وليدة التطور الطويل الذي قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية السابقة، عليه كانت تتولى عملية الائتمان في صورتها الأولى ولقد تمكنت البنوك الحديثة من القضاء عليها والحلول محلها.

المطلب الأول: تطور وتوسع البنوك

يجمع الباحثون أن تاريخ نشأة البنوك تبدأ من منتصف القرن الثاني عشر للميلاد، حيث كان ميلاد أول بنك بالمعنى الحديث في مدينة البندقية بإيطاليا سنة 1157 م، وتلاه بعد ذلك بنك برشلونة 1409 ثم بنك ريالتو سنة 1587 بالبندقية ثم جاء بنك امستردام سنة 1609 الذي يعبر عن نموذج البنوك التي أتبعها معظم البنوك التجارية الأوروبية ثم بنك هامبورك بألمانيا سنة 1619 م.... وهكذا انتشرت البنوك في أمريكا ثم باقي دول العالم.

كان الظهور الحقيقي للبنوك على يد الصاغة والصرافة الذين كانوا يقبلون إيداعات النقود لديهم مقابل إيصالات الإيداع للمودعين للمحافظة عليها من الضياع[1] ، وتطورت وأصبحت تعرف بالصكوك والشيكات، حيث لم يكتف الصرافة بمجرد قبول الودائع، فقد عملوا على استثمار أموالهم الخاصة بإقراضها للغير مقابل فوائد يحصلون عليها. وفي مرحلة لاحقة عملوا على استثمار الودائع التي لديهم أي مال الغير الموضوع عندهم بإقراضها للأفراد مقابل فوائد. ولقد حققوا من وراء ذلك أرباحا طائلة، ولم تتوقف ممارسة الصرافة وأخذوا يسمحون لعملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدة ودائعهم(وهذا هو السحب على المكشوف). مما سبب في النهاية إفلاس عدد من بيوت الصيرفة، نتيجة تعذر عدم الوفاء بالديون الأمر الذي دفع المفكرين في أواخر القرن 16 إلى المطالبة بإنشاء بيوت صيرفة حكومية، تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها. وهكذا تطورت الممارسات المالية من صراف إلى بيت صيرفة ثم إلى بنك.

المطلب الثاني: مفهوم البنوك

كلمة بنك أصلها هو الكلمة الإيطالية بانكو Banko وتعني مصطبة banc، ويقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى فيما بعد لكي يقصد بالكلمة: المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.

[1] خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية**، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، ص ص 16، 17.

والمصرف هو الكلمة المحدثة وجمعها مصارف، وتعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الاقتراض والإقراض.

يمكن تلخيص عمل البنك بصفة عامة فيما يلي: تلقي أموال من أصحاب الأموال الفائضة، وبذلك يكون مدين لهم بقيمتها ويعيد تقديمها لآخرين ليستفيدوا منها و بذلك يكون دائن لهم بقيمتها .وبعبارة أخرى فإنّ الأموال التى يقرضها البنك هي أموال الأشخاص الذين أودعوها لديه { ديون الناس بذمته }. وهو عند إعادة تقديم هذه الأموال يكون قد تاجر بها. أي التاجر لا يملك ما هو مدين به وهكذا فإن البنك في الحقيقة يتاجر بالديون.

البنك إذا وباختصار، يستلم ويسلم الأموال ويستفيد من ذلك طبعا[1].

وفي الأخير يمكن تعريف البنك أنه عبارة عن مؤسسة مالية تقوم بجمع نقود والأموال في شكل ودائع تمنحها في شكل قروض أو يستخدمها لحسابه الخاص في عمليات الخصم أو العمليات المالية العامة ويهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تقسيمها إلى:

1- الأهداف المالية:

- العمل على تحقيق الأرباح باستمرار.
- تعظيم معدل العائد على الاستثمارات.
- الاحتفاظ بنسبة معقولة من السيولة.

2- الأهداف المتعلقة بالمحيط الخارجي:

- الصمود أمام المنافسة.
- المحافظة على السمعة على المستوى المحلي والدولي.

3- الأهداف المتعلقة بالخدمات المصرفية:

- تحسين الخدمات المصرفية من خلال القيام بالبحوث التسويقية.
- استغلال أحسن للوقت وتخفيض الوقت الضائع.

4- الأهداف الاجتماعية والبيئية: وذلك من خلال تقديم المساعدات للمجتمع المدني.

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، ص ص 25،26 .

5- الأهداف الخاصة: باستمرار نشاط البنك واستقراره وكذا المحافظة على موارده المالية والبشرية ومواجهة المخاطر[1].

كما يهدف النشاط المالي في البنك إلى تعظيم ثروة ملاك المشروع، بمعنى آخر تعظيم قيمة السهم في سوق الأوراق المالية، مما يؤدي لتعظيم ثروة أصحاب حق الملكية وهذا يأتي عن طريق تعظيم الإيرادات أو تخفيض المصروفات أو كلاهما معا[2].

المطلب الثالث: أهمية البنوك

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات المحققة من الحجم الكبير كما يلي:[3]

1- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس، بالشروط والمدة الملائمة للطرفين.

2- بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.

3- نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر، مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية.

4- يمكن للمصارف، نظرا لكبر حجم الأرصدة، أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.

5- وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا، مما يقلل الطلب على النقود.

6- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة، وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.

7- تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، دار الفكر، الجزائر أكتوبر 1993، ص ص 244،245 .

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص19 .

[3] يوسف كمال محمد، **فقه الاقتصاد النقدي**، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993، ص ص 146-147 .

المبحث الثاني:أساسيات حول البنوك

تعتبر البنوك التجارية من القطاعات المنتظمة تنظيما محكما في المجتمعات المختلفة، ويرجع ذلك للشبكة المعقدة التي تحيطها من المتطلبات الإدارية والقانونية اللازمة لأداء نشاطها، فمنذ عدة قرون قليلة لم تكن مهمة البنوك سوى مكان تودع فيه ثروات أفراد المجتمع لمجرد حمايتها. ولكن مع تطور الفكر المصرفي أصبحت وظيفة البنوك أكبر من ذلك بكثير، وهو ما سنتعرف عليه من خلال هذا المبحث بإعطاء صورة عن أهم المبادئ التي تحكم أعمالها ومختلف أنواعها ووظائفها.

المطلب الأول:المبادئ التي تحكم أعمال البنوك

يوجد عدد من المبادئ الهامة التي تلتزم بها البنوك في أداء وظائفها، وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتها ومن أهم هذه المبادئ ما يلي:[1]

1- السرية:

أي المعاملات بين البنك وعملائه تقوم على الثقة المطلقة فيه، وفي العاملين لديه، فالموزع حينما يودع أمواله لدى البنك إنما يعهد إلى هذا الأخير ببعض خصوصياته التي تعد من أسراره الخاصة، فلا يجيز للبنك أن يذيعها، وإلا انصرف عنه المودعون، وكذلك فإن المقترضين من البنك يعتبرون حاجاتهم إلى القرض سرا خاصا بهم وإذاعته تضر بسمعتهم المالية وتزعزع الثقة فيهم.

ولهذا فإن التزام البنك بالسرية في معاملاته إنما هو التزام عام تقتضيه أصول المهنة وظروف معاملاته التي تتسم بحساسية فائقة الحد. ولا يجوز للبنك أن يمد أي شخص كان بيانات عن أحد المتعاملين معه إلا بإذن من هذا الأخير، ويستثني الالتزام بمبدأ السرية عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانا عن أحد المتعاملين مع البنك.

2- حسن المعاملة:

إن المعاملة الحسنة التي يتلقاها عميل البنك من العاملين فيه، هي الأساس في تحويل العميل العرضي إلى عميل دائم، وهي التي تجتذب العميل إلى التعامل مع بنك بذاته مادامت الخدمات المصرفية التي تقدمها كافة البنوك واحدة، وواجب البنك أن يعتني عناية فائقة باختيار العاملين فيه ويعمل على تدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمة مصرفية ممتازة إلى عملائه، ويجب أن يكون المصرفي صريحا وحازما في تقديره للأجور متقد الذاكرة، وقوي الملاحظة حتى يستطيع أن يحكم بسرعة على أحوال العميل، ويجب أن يتصف بالشجاعة التي تجعله يقول: "لا" دون حرج مهما كانت العلاقة الشخصية التي

[1] محمد نجيب رسلان، **إدارة المنشآت المالية للبنوك**، غير مبين للناشر، 1986، ص ص 19-22 .

تربطه بالعميل، ويجب أن تتسم بالبشاشة التي تحبب الناس إليه وكذلك فإن نبرة الإخلاص في صوت المصرفي وما يبديه من شعور بالحرص على مصلحة عملائه لها أثر خاص لدى العميل.

3- الراحة والسرعة:

إن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك، يغيره على كثرة التردد عليه لهذا تسعى البنوك إلى توفير أكبر قدر من الراحة، من إعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الانتظار فضلا عن استخدام أجهزة تكييف الهواء، وليس معنى العمل على راحة العملاء، أن يتقاعس العاملون في البنك عن تلبية طلباتهم بالسرعة الواجبة. فالمتردد على البنك يهمه أن ينصرف في أسرع وقت مهما كانت الراحة التي يتمتع بها أثناء الانتظار، لهذا يجب أن توضع الإجراءات الروتينية للعمل داخل البنك، بحيث تكفل الخدمة السريعة للعملاء دون تعقيد أو تسويف. ومما يساعد على السرعة في إنجاز الأعمال بالبنك هو: استخدام الأجهزة الآلية الحديثة التي تكفل استخراج البيانات المعقدة في لحظات وتحقق الدقة في تلك البيانات وتساعد على حفظ المستندات بالأسلوب السليم مما يمكن من استخراج ما يلزم في أقصر وقت وتتيح الاتصالات السريعة بالفروع أو المرسلين.

4- كثرة الفروع:

تسعى البنوك العامة والتجارية خاصة دائما إلى توسيع نشاطها بفتح فروع لها في المناطق التي تأمل أن يغطيها نشاطه، وكثرة الفروع وانتشارها في مناطق جغرافية مختلفة تعود على البنك بفوائد كثيرة مثل:

أ- التسهيل على عملاء البنك إجراء معاملاتهم وذلك بعدم الانتقال إلى إدارة البنك وما يترتب عن ذلك من وقت ومال .

ب- البنك ذو الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبيرة، فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع ويقل عنده الاحتياطي النقدي اعتماداً على تبادل المساعدات بين الفروع.

ج- توزيع المخاطر التي يواجهها البنك على جهات مختلفة، فإذا كسدت صناعة ما في منطقة جغرافية فإن هذا الكساد لن يؤثر إلا على الفرع الموجود بهذه المنطقة وحده، ويمكن تعويض خسارة الفرع بالأرباح الناتجة عن عمليات فروع أخرى.

د- السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة إلى أخرى، وذلك بعدم الاستعانة بالمراسلين ومنحهم عمولات عن عمليات التحويل.

المطلب الثاني: خصائص ووظائف البنوك

تتميز البنوك بمجموعة من الخصائص وتقوم بالعديد من الوظائف أهممها

1-الخصائص المميزة للبنوك غير التجارية (البنوك المتخصصة)

تقوم البنوك المتخصصة بعمليات الائتمان المتوسط وطويل الأجل في نشاط اقتصادي معين تعكسه تسميتها كالبنوك العقارية والزراعية والصناعية. وقد يرجع التخصص إلى مقابلة حاجات ائتمانية من نوع خاص، كما هو الحال مثلا بالنسبة لبنوك الاستثمار والأعمال.

وتعتمد البنوك المتخصصة بالإضافة إلى مواردها الذاتية (رأس المال واحتياطيات ومخصصات البنك) على موارد خارجية، أي غير ذاتية ويغلب على تلك الموارد الأخيرة طابع الاقتراض من سوق المال عن طريق إصدار سندات تشتريها خاصة مؤسسات التمويل الكبرى وشركات التأمين وقد تقترض من البنوك التجارية أو من البنك المركزي أو من الدولة أيضاً .

وجدير بالذكر أن البنوك المتخصصة في الدول النامية تعتمد بصفة رئيسية في الحصول على الموارد الخارجية على الحكومة والبنوك التجارية والبنك المركزي وذلك لضيق الأسواق المالية في تلك الدول وعادة تقدم لها تلك القروض بأسعار فائدة منخفضة.

2- الخصائص المميزة للبنوك التجارية:

تتمثل السمة الأساسية للبنوك التجارية في قدرتها على خلق الائتمان وإضافتها بذلك إلى كمية النقود نقودا دفترية، أي نقودا مصرفية وهذه الخاصية للبنوك التجارية إنما تميز تلك البنوك عن البنوك المتخصصة. وتتمثل الموارد الذاتية للبنوك التجارية (رأس المال المدفوع واحتياطات ومخصصات البنك مع ملاحظة أن المخصص المحتجز على ذمة توريده لمصلحة الضرائب مقابل الضرائب المستحقة عن أرباح العام لا يدخل في الموارد الذاتية للبنك) نسبة صغيرة من مجموع الكلي لمواردها ومعنى ذلك أن الموارد الخارجية أي الموارد ذاتية للبنوك التجارية تمثل ضخمة من مجموع الكلي لموارد تلك البنوك.

وهذا وتمثل الودائع عادة، نسبة ضخمة من الموارد غير الذاتية، وهناك نوع يمثل الجزء الأكبر من تلك الودائع، ألا وهي الودائع تحت الطلب. وهذا من شأنه أن يجعل لمسألة السيولة أهمية خاصة لدى البنوك التجارية[1].

[1] أحمد علي غنيم، **اقتصاديات البنوك**، مكتبة مذبولي، القاهرة، ص ص 17-18 .

تقوم البنوك بعدة وظائف ومن أهمها:

1- <u>قبول الودائع وتنمية الادخار:</u>

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع الأفراد والهيئات التي تدفع عند الطلب أو بناء على إخطار سابق أو بعد انتهاء أجل محدد. ولا تقتصر وظيفتها على مجرد قبول الودائع التي يقدمها الأفراد والهيئات، بل تتعدى هذه الوظيفة السلبية لتصبح وظيفة إيجابية تتمثل في جذب هذه الودائع عن طريق تنمية الوعي الادخاري، وحتى الأفراد والهيئات على الادخار.

ويمكن تقسيم أنواع الإيداعات التي يقدمها المودعون لدى البنوك التجارية إلى أربعة أقسام رئيسة وهي:

أ- حسابات جارية (دائنة):

الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية هي الحسابات التي تتضمن معاملات متبادلة بين البنوك وطرف آخر وقد يتمثل الطرف الآخر في شخص أو أشخاص طبيعيين (أفراد) أو في أشخاص اعتباريين(شركات وهيئات وبنوك أخرى).

وقد تكون أرصدة بعض الحسابات الجارية لدى البنوك التجارية أرصدة تتمثل في المبالغ المستحقة للطرف الآخر بمجرد طلبها، أو قد تكون أرصدة بعض هذه الحسابات مدينة وتتمثل في المبالغ المستحقة لدى البنك التجاري على الطرف الآخر(نقدية إلى المراسلين وفروع البنوك الأخرى).

وتعتبر الحسابات الجارية الدائنة لدى البنوك التجارية بمثابة مصدر من مصادر الأموال الهامة لدى هذه البنوك. لذلك تسعى البنوك التجارية إلى جذب قدر كبير من إيداعات الأفراد والهيئات في صورة حسابات جارية دائنة.

ب- حسابات صندوق التوفير :

تلجأ البنوك التجارية إلى تشجيع العملاء (محدودي الدخل عادة) على الادخار عن طريق فتح حسابات توفير لهؤلاء العملاء تمنحهم بعض المميزات، مثل دفع نسبة فائدة سنوية محددة على المبالغ التي يحتفظ بها العملاء في حسابات صندوق التوفير، وتحدد قيمة الفائدة التي يحصل عليها العميل بقيمة المبالغ التي يحتفظ بها، والمدة التي يحتفظ خلالها بهذه المبالغ، ومعدل الفائدة السنوية الذي يتعهد البنك بدفعه للعملاء على إيداعاتهم. وإلى جانب معدل الفائدة المحدد، فإن البنوك التجارية تعمل على جدب عدد اكبر من عملاء صندوق التوفير عن طريق تقديم بعض المزايا الأخرى، كبعض الحوافز النقدية أو

العينية (شقة تمليك أو سيارة) للفائزين في عمليات السحب الدوري الذي يجريها البنك التجاري بين أرقام حسابات صندوق التوفير خلال فترات دورية معينة ويعلن عنها البنك[1].

ج- حسابات ودائع بالإخطار :

تعمل البنوك التجارية علي جذب المدخرات على اختلاف أنواعها، فتقوم بتنويع حسابات الودائع للأفراد والهيئات بحيث يمكن للعملاء اختيار النوع المناسب لهم من حسابات الودائع. فمن العملاء من يجد نفسه في غير حاجة لمبلغ معين من المال لمدة غير معلومة على وجه التحديد، ويرغب في استثمار هذه المبالغ طوال فترة عدم حاجته إليها.

ويكون من حق العميل سحب هذه الأموال عند الحاجة لها، فيقوم البنك بتشجيع هؤلاء العملاء على إيداع أموالهم في حسابات ودائع بإخطار سابق، ويقوم البنك بدفع فوائد المودعين عن المبالغ المودعة في هذه الحسابات. ولكي يتمكن البنك التجاري من دفع فوائد بنسب مرتفعة فإنه يعمل على استثمار هذه الأموال بما يعود عليه بأرباح مرتفعة تزيد عن قيمة الفوائد التي دفعها للعملاء.

ت- حسابات ودائع (لأجل):

قد يكون بعض العملاء في غير حاجة إلي مبالغ معينة لمدة محددة ومعلومة، فيلجأون لإيداعها في حسابات لأجل محدد، لا يحق لهم سحبها إلا بعد انقضاء الأجل المحدد. فتقوم البنوك بتلقي هذه الودائع واستثمارها بشكل ملائم خلال الأجل المحدد. وتزداد قدرة البنك على توجيه هذه الإيداعات والاستثمار ذات معدلات الأرباح المرتفعة بزيادة الأجل الذي تتمكن من استثمار هذه الإيداعات خلاله، فكلما زاد أجل الوديعة كلما تمكن البنك التجاري من تحقيق معدلات أرباح مرتفعة، وكلما أمكن للبنك بالتالي من دفع معدلات فوائد مرتفعة لمودعي هذه الودائع[2].

2- مزاولة عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية :

تعمل البنوك التجارية على تنمية الادخار وقبول الودائع – قصيرة الأجل- لكي تستخدم هذه الودائع في عمليات التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف خطة التنمية. ومن أهم أنواع الاستثمارات التي تلجأ إليها البنوك التجارية في تمويل المشروعات وخدمة الاقتصاد وتنميته ما يلي:

- منح (تقديم) التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل.

- المساهمات في إنشاء مشروعات جديدة أو لتدعيم المركز المالي لمشروعات قائمة.

[1] راشد شيحة، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، الدار الجامعية، بيروت، 1985،ص ص 182-183 .

[2] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-23 .

– الاستثمارات قصيرة الأجل في شراء الأسهم والسندات من الدرجة الأولى، مثل السندات الحكومية وأسهم وسندات الشركات.

– وعند اختيار البنك لطريقة استثمار أموال المودعين فإنه لا بد أن يوازن بين ثلاثة عوامل رئيسية يجب أخذها في الاعتبار عند إقرار سياسة الاستثمار وهي:

أ–الربحية : يسعى البنك التجاري إلى توجيه الاستثمار إلى المصادر التي تحقق أقصى ربح ممكن بحيث يتمكن البنك من سداد الفوائد المستحقة للمودعين ومقابلة الالتزامات الأخرى، ويحقق معدلات أرباح مناسبة تكفي لتكوين الاحتياطات اللازمة لتدعيم المركز المالي للبنك، وتوزيع أرباح مناسبة لأصحاب رأسمال البنك .

ب–الأمان(الضمان) : من المعروف أن معدلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعاً عندما تزيد درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون. ولما كانت البنوك التجارية تعتمد إلى حد كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات، فإن البنوك التجارية لا بد وأن توازن بين الربحية ودرجة المخاطر التي تتعرض لها نتيجة عملية التمويل.

ج–السيولة : تعتمد البنوك التجارية اعتمادا كبيرا على مصادر الأموال قصيرة الأجل التي يقدمها المودعون، كما أن جزءا كبيرا من هذه الإيداعات يكون من حق المودعين سحبها عند الطلب، أو بعد فترة قد تكون قصيرة من تاريخ إخطار البنك برغبة المودعين في سحب هذه الأموال. بمعنى أن البنك التجاري قد يتعرض إلى مواجهة طلبات سحب كبيرة في وقت واحد، مما يحتم على البنوك التجارية أن تحتفظ بمعدل للسيولة يتناسب مع إجمالي التزامات الديون قصيرة الأجل. وإنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى نقدية سائلة بسرعة ودون التعرض للخسائر[1].

3– تقديم الخدمات المصرفية:

حيث تتنافس البنوك التجارية في تنويع الخدمات المصرفية التي تقدمها لعملائها، وفي تبسيط إجراءات حصول العملاء على هذه الخدمات.

ومن أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية للعملاء:

1 – تحصيل وخصم الأوراق التجارية مقابل الحصول على عمولات وأجور وتقديم التسهيلات الائتمانية للعملاء بضمان الأوراق التجارية.

[1] بوطريف لويزة وآخرون، **إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية**، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسييير – م ج ميلة 2008–2009، ص11.

2- تقديم بعض الخدمات الخاصة بالأوراق المالية للعملاء مثل شراء وبيع الأوراق المالية نيابة عن العملاء.

3- فضلا عن ذلك تقوم البنوك التجارية بتقديم العديد من الخدمات المصرفية مثل إصدار خطابات الضمان للعملاء، والقيام بأعمال الاعتمادات المستندية نيابة عنهم في حالة الاستيراد والتصدير، وبيع العملات الأجنبية وتأجير الخزائن.

أما عن الخدمات المصرفية الحديثة فمن أمثلتها ما يلي:

- القروض الاستهلاكية.
- إدارة النقدية للمشروعات.
- خدمات الإرشاد والنصح المالي.
- بيع الخدمات التأمينية.
- تقديم الخدمات الاستثمارية للمضاربة في الأسهم[1].

المطلب الثالث:أنواع البنوك

تختلف الدول من حيث نظمها الاقتصادية، وتبعا لذلك تختلف النظم المصرفية من دولة لأخرى. ويتكون الجهاز المصرفي في أي دولة من الدول من عدد البنوك تختلف في أنواعها تبعا لتخصصاتها وأهم أنواع هذه البنوك.

البنوك المركزية، والبنوك التجارية، والبنوك الإسلامية، والبنوك المتخصصة والتي تشمل:"بنوك صناعية وبنوك زراعية، وبنوك عقارية، وبنوك الادخار.

وفيما يلي شرح مختصر عن طبيعة أعمال تلك البنوك[2].

1- البنك المركزي:

البنك المركزي: هو مؤسسة حكومية تتولى العمليات النقدية التمويلية الهامة للحكومة من خلال إدارته لهذه العمليات بوسائل مختلفة ومتعددة. يؤثر البنك المركزي في المؤسسات النقدية وذلك بهدف دعم

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 24-25.

[2] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 29-30.

ومساندة السياسة الاقتصاد للحكومة، ويقوم البنك المركزي في أية دولة بإدارة الجهاز النقدي للدولة، وقد وصف بأنه مركزي لأنه يشمل مركزا محوريا في النظام المصرفي والنقدي في الدولة وعليه فإنه يعمل قائدا لسوق النقد ومشرفا ورقيبا ومنظما لنشاط البنوك التجارية، يعتبر قمة المؤسسات النقدية وأعلى سلطة نقدية في الدولة.

ولما كان البنك المركزي قادرا على التأثير في الأوضاع والظروف النقدية والائتمانية والتطور المالي في الدولة، فقد ألقيت على عاتقه مسؤولية رسم السياسة النقدية للدولة، وتكون مملوكة من قبل الدولة[1].

تعريف فيراسميت:

"الصيرفة المركزية هي نظام مركزي يتولى فيه بنك واحد إما باحتكار كامل أو جزئي لإصدار الأوراق المالية".

تعريف ستايتوت:

"دور البنك المركزي هو التمتع بحق تنظيم حجم العملية وحجم الائتمان في بلد".

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن كل تعريف أتى بوظيفة معينة مهملا الوظائف الأخرى، وهذا ما يمكننا من وضع تعريف شامل: "هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول، وهو المؤسسة التي تترأس النظام النقدي، ويحكم في كل البنوك العامة في الاقتصاد، ويعتبر بنك الحكومة، وهو الذي يقوم بتقديم تسبيقات للبنوك التجارية الوطنية[2].

ومن خصائص البنك المركزي ما يلي:

- هو بنك أو مؤسسة نقدية قادرة على إصدار وتدمير النقود القانونية.
- هو ليس بنك أو مؤسسة عادية، إذ يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي فالبنك المركزي بما له من قدرة على إصدار وتدمير النقود من ناحية والقدرة على التأثير في إمكانية البنوك التجارية في إصدار نقود الودائع من ناحية أخرى، يمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية.
- يترتب على احتكار إصدار النقود القانونية تميزه بمبدأ الوحدة فالبنك المركزي هو مؤسسة وحيدة ولا يمكن تصور تعدد الوحدات المصدرة للنقود مع استقلال بعضها عن البعض الآخر[3].
- النقود القانونية المصدرة من طرف البنك المركزي لها قوة قبول عام، وقوة إبراء وتعبر عن السيولة.
- البنك المركزي لا يهدف إلى تحقيق الربح وإنما يسعى لتحقيق أهداف قومية تخدم الاقتصاد الوطني.
- البنك المركزي هو بنك عمومي، أي ملك للدولة[4].

---

[1] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص26 .

[2] راشد شيحة، مرجع سبق ذكره، ص179 .

[3] أسامة كامل، عبد الغاني حامد، **النقود والبنك**، الناشر مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، 2006، ص126.

[4] ضياء الموسمي، مرجع سبق ذكره، ص245 .

كما يمكن إبراز وظائف البنك المركزي في النقاط التالية:

أ- خلق وتدمير النقود:

تفهم هذه الوظيفة من وجهتين أساسيتين:

محاسبيا:الحصول على أصول حقيقة يمثل إلزاميا من قبل أشخاص وأعوان اقتصاديين لصالح البنك المركزي والذي يسمى بغطاء الإصدار النقدي.

اقتصاديا:عملية خلق النقود هي عملية الإصدار أو التزامات البنك المركزي اتجاه المؤسسات المالية المصرفية الأخرى.

ب-البنك المركزي هو بنك الحكومة:

هو الوظيفة مشتقة من خاصيتين الوحدة والملكية العامة للبنك المركزي ومن هدفه الرئيس المتمثل في تحقيق المصلحة العامة حيث يقدم قروض مباشرة للحكومة لتغطية عجز ميزانيتها كما يعتبر البنك المركزي مستشار للحكومة المالي وكل إمكانيات البشرية والفنية تحت التصرف، بالإضافة إلى القروض المباشرة، ويقدم للحكومة أذونات الخزينة ويقوم بحفظ مبالغ كبيرة من العملة الأجنبية مملوكة للحكومة.

ج- البنك المركزي بنك البنوك:هذه الوظيفة مشتقة من خاصية التدرج في النظام المصرفي: وهذا التدرج تنشأ عنه مجموعة من الالتزامات تجاه البنوك الأخرى وهي:

- وضع احتياطات إلزامية وقانونية لدى البنك المركزي.
- منح قروض مباشرة للبنوك التجارية.
- الإشراف الإداري على البنوك التجارية.
- تسوية الديون والحقوق بين البنوك التجارية عن طريق غرفة المقاصة.

د-البنك المركزي والسياسة النقدية:

وذلك من خلال التحكم في حجم الأموال المتداولة سواء بالزيادة أو النقصان، من خلال مختلف السياسات النقدية التي يمكن له أن يتبعها[1].

2-البنوك التجارية:

لقد قدمت العديد من التعاريف للبنوك التجارية وسوف نورد أهمها فيما يلي:

أ- يعتبر البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين الذين لديهم أموالا فائضة وبين الذين يحتاجون لتلك الأموال[2].

[1] راشد شيحة، مرجع سبق ذكره، ص179 .

[2] منير ابراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية، دكتوراه إدارة الأعمال**، جامعة ألابا الأمريكية، الطبعة الثالثة، 1996، ص144 .

ب- البنوك التجارية هي تلك المنشآت المالية التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج، والمساهمة في إنشاء المشروعات وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية طبقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[1].

ج- البنوك التجارية هي البنوك التي تقرض الأموال للغير، وإقراضها في الغالب يكون قصير الأجل ومعظمها يدخل في قطاع التجارة، وهي تعتمد على ودائع المودعين[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن:البنوك التجارية عبارة عن مؤسسات مالية تتمتع بالشخصية المعنوية، وتنصب عملياتها الرئيسة في قبول الودائع"الأموال الفائضة عن حاجة الأفراد"وتلتزم بردها سواء عند الطلب أو آجال محددة، وبعبارة أخرى البنك التجاري يقبل الودائع ويكون مدينا بقيمتها ويقرض الأموال" وهذا هو الائتمان" ويكون دائنا بقيمتها.

فهو إذن باستمرار مدين ودائن في نفس الوقت إذن فهو العصب الرئيس في تحويل عجلة الاستثمار وتطوير الاقتصاد.

وتتسم البنوك التجارية بخصائص عديدة تذكر منها ما يلي:

- تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية الأساسية ضمن التسلسل الرئيس للجهاز المصرفي لبلد ما لا يسبقها في ذلك إلا للبنك المركزي، حيث يباشر عليها رقابة من جانب واحد بما له من أدوات ووسائل في حين أن البنوك التجارية في مجموعها لا تمارس أي رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

- البنوك التجارية تسعى كغيرها من المؤسسات والمشاريع التجارية إلى تحقيق أقصى الأرباح بأقل تكلفة إلا أنها تختص دون غيرها من المؤسسات التي تعتمد على رؤوس أموالها باعتمادها على أموال الغير مقارنة برأس مالها الذي يعتبر مجرد ضمان حقوق المودعين فقط. ويترتب عن ذلك أن البنوك التجارية تصبح أكثر عرضة للمخاطر في عملياتها من المؤسسات الأخرى[3].

- تقوم البنوك التجارية بمهمة أساسية تقتصر عليها دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية، وتتمثل في قبول الودائع الجارية، أي الودائع التي يمكن سحبها بواسطة الشيكات من قبل المودعين بعد أي وقت من إبداعها[4].

3- البنوك الإسلامية: تقوم بقبول الودائع تحت الطلب والودائع لأجل مثل البنوك التجارية إلا أنها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال، حيث أن البنوك التجارية تعتبر الفائدة على أساس

---

[1] فلاح حسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 33 .

[2] شاكر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 31 .

[3] نعمان محصول، **سير محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير علوم التسيير،دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، جامعة ميلة، 2006-2007، ص ص 3-4 .

[4] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار زهران،عمان، 1999، ص139 .

التعامل، في حين أن البنوك الإسلامية تعتمد على المضاربة الإسلامية في توظيف أموالها ويعتبر هذا البنك من البنوك التجارية بالنظر إلى الطبيعة الغالبة للنشاط الذي يزاوله[1].

4-البنوك المتخصصة: وهي تلك المنشآت التي تختص بتمويل قطاع اقتصادي معين،أو أكثر لآماد متوسطة أو طويلة الأجل على شكل قروض واستثمارات،وبالرغم من سعي معظم المصارف المتخصصة إلى ممارسة أنواع مختلفة من الخدمات المصرفية وحتى لأجال قصيرة وذلك ضمن إطار الصيرفة الشاملة[2].

ويرى البعض أنه يمكن تعريف المصارف المتخصصة كما يلي:"مؤسسات مالية ومصرفية تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة في السوق النقدي والمالي من خلال القيام بمهمة الوساطة المالية بين أنواع محددة من المقروضين والمقترضين"[3].

وللبنوك المتخصصة أنواع منها:

أ-**البنوك الصناعية:** وهي منشآت مالية تتولى بالدرجة الأساسية تقديم القروض والسلف والتسهيلات الائتمانية والمصرفية إلى القطاع الصناعي وتهدف بشكل رئيسي إلى المساهمة الجادة والفعالية في عمليات التنمية والتطور ضمن هذا القطاع بما يساهم في بناء قاعدة صناعية متطورة وغالبا ما تقدم قروضها لأجل طويل ومتوسط الأجل[4].

ب-المصارف الزراعية: يختص المصارف الزراعية بالتمويل الزراعية بغرض التوسع الأفقي أو العمودي في القطاع الزراعي وتنوع آجال القروض الممنوحة لهدف تغطية جميع الأنواع أو المجالات المخدومة فهناك القروض الموسمية والقروض المتوسطة وطويلة الأجل وتسعى معظم المصاريف الزراعية إلى المساهمة بتكوين الاستثمارات الخاصة بهدف تغطية النقص الموجه من المزارعين لبعض القطاعات[5].

ج-المصارف العقارية: تهتم هذه المصارف بتمويل أنشطة البناء والمساهمة بتدعيم الهياكل والبنى للعقارات على مستوى القطاعات المختلفة وتقدم هذه المصارف قروضها وتسهيلاتها الائتمانية للمواطنين بهدف إنشاء الدور والمساكن والعمارات وغيرها وغالبا ما تقدم قروضها لآجال تتجاوز العشر سنوات[6].

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] فلاح حسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[3] أكرم حداد، مشهور هذلول، **النقود والمصاريف**، دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، الأردن عمان، سنة 2005، ص171.

[4] فلاح حسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 44.

[5] أكرم حداد، مشهور هذلول، مرجع سبق ذكره، ص174.

[6] فلاح حسن الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 45.

المطلب الرابع:ميزانية البنوك التجارية

هناك علامة وثيقة بين مصادر الأموال التي يحصل عليها البنك التجاري ومجالات استخدام هذه الأموال،حيث يعتبر حجم المورد المالية المتاحة ومكوناتها ومحددا أساسيا لنوعية حجم التوظيف الذي يقوم به البنك.

1- مصادر الأموال في البنوك التجارية:

البنوك التجارية هي مؤسسات الوساطة المالية التي يقوم جل نشاطها على فكرة المتاجرة في النقد بغرض تحقيق الربح،وتستفيد مواردها التي تعتمد عليها في ممارسة هذا النشاط من مصادر متعددة حيث تتألف من موارد ذاتية والتي تشكل التزامات البنك اتجاه أصحاب رأسماله،وموارد غير ذاتية تمثل التزاماته اتجاه المتعاملين معه من غير أصحاب رأسماله[1].

أ-الموارد الذاتية: وتتمثل هذه الموارد في:

1- رأس المال المدفوع: يتكون رأس المال المدفوع من قيمة الأسهم التي يحصل عليها البنك التجاري من أصحاب المشروع عن تأسيسه أو أية إضافات أو تخفيضات وقد تطرأ عليه في المستقبل ويمثل نسبة ضئيلة من مجموع أموال البنك.

2- هي عبارة عن نسبة تقتطع من الأرباح السنوية تضاف رأسمال البنك"وذلك بغرض تدعيم المركز المالي للبنك[2]، وذلك بغرض تدعيم المركز المالي للبنك،وتنقسم الاحتياطات إلى نوعين: احتياطي قانوني،احتياطي خاص.

3-الأرباح الغير موزعة: وهي تلك المبالغ التي يقتطعها البنك من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع على التوزيع وعدم توزيعها ومبالغ أرصدتها تعتبر موافقة بطبيعتها، بحيث أنها تأخذ بعين الاعتبار، ويتم حسابها عند تقدير الموارد المالية المتاحة للاستخدام أو التوظيف[3].

4-المخصصات: هي تلك المبالغ التي تقتطعها البنوك من إجمالي الربح المحقق في نهاية السنة المالية لمواجهة ظروف محددة ومقابلة لأغراض معينة كذلك التي تكونها لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها،والهبوط المحتمل في أسعار الأوراق المالية التي تحتفظ بها[4].

---

[1] نعمان محصول، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[2] محمود سحنون، **دروس في الإقتصاد النقدي والمصرفي**، مطبعة جامعة منتوري، قسنطينة، 2003-2004، ص77.

[3] أحمد زهير شامية، **النقود والمصاريف**، دار زهران، عمان، الطبعة الأولى،1993، ص260.

[4] نعمان محصول، مرجع سبق ذكره، ص 11.

ب-الموارد الغير الذاتية:وتتمثل في:

1-الودائع: تعتبر من أهم مصادر البنك، حيث تشكل نسبة كبيرة من إجمالي مصادره لذلك يحرص البنك على تنميتها، ويمكن تعريف الوديعة بأنها: "كل ما يقدم الأفراد أو الهيئات بوضعه في البنوك بصفة عامة ومؤقتة، قصيرة أو طويلة الأجل على سبيل الحفظ أو التوظيف"[1].

وعموما ما حسب معيار الزمن يمكن أن نذكر أربعة أنواع من الودائع:

-**الودائع الجارية:** يطلق على الودائع الجارية بحيث الطلب، وهي عبارة عن اتفاق بين البنك والعميل ويودع بموجب مبلغ من النقود لدى البنك، على أن يكون له الحق في سحبه في أي وقت يشاء ودون إخبار سابق، وتتميز الودائع الجارية ودائع التوفير والودائع لأجل بحركتها المستمرة بالزيادة أو النقصان التشريعات في العديد من الدول تمنع دفع القواعد عليها[2].

- **الودائع لأجل:** وهي اتفاق بين العميل والبنك يترتب عيه إيداع العميل مبلغ من الأموال لفترة معينة،وعادة لا يجوز للعميل سحب الأموال إلا في تاريخ استحقاق هذه الوديعة طبق التاريخ المتفق عليه،/وفي المقابل ذلك يحصل العميل على فائدة بصفة دورية أو في نهاية فترة الإيداع، والبنوك تدفع فائدة على الودائع لأجل أكبر من الفائدة المدفوعة على أي نوع من الودائع إذ أن فترة الإيداع تعطيها مرونة أكبر في توظيفها وعلى الرغم من أن الوديعة لأجل لا ينبغي سحبها قبل التاريخ المتفق عليه إلا أن البنك عادة ما يزال عن حقه في هذا الشأن حيث تستجيب البنوك لطلب المودع مقابل حرمانه من الفوائد[3].

- **ودائع بإخطار:**يقصد بها الأموال التي يودعها الأفراد أو الهيئات في البنك على أن لا يتم سحبها إلا بعد إخطار البنك بموعد السحب،وهذا عند إيداعها،كما تعطي هذه الودائع الفرصة للبنك لإقراضها أو استثمارها أضف إلى ذلك أن عملية الإخطار المسبق تعطي للبنك الفرصة الكافية لتأمين المبلغ المطلوب في ظروف ملائمة[4].

- **ودائع التوفير:**وهي تمثل مدخرات يودعها أصحابها لدى البنوك بحسب الحاجة إليها بدلا من تركها عاطلة في خانتهم وتفويت فرصة الحصول على عائد مقابلها، حيث يمكن السحب منها في أي وقت ويتم

---

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك، دارس في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون،2001، ص25.

[2] منير إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص147.

[3] رسمية قرياقص، **أسواق المال، أسواق رأس المال، المؤسسات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص325.

[4] سعيد سيف نصر، **دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، دراسة تطبيقية تحليلية**، مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية، 2006 ص ص 53-54.

السحب منها قبل العميل شخصيا ولا يستعمل الشيكات،ولكن يتم ذلك بموجب أمر بالدفع أو بالتسجيل على دفاتر التوفير الخاصة.

2- القروض: يلجأ البنك التجاري إلى الّتراض من المصادر التالية:

- **الإقتراض من رأس المال:** يعتبر هذا النوع من الإقتراض الطويل الأجل ويلجأ إليها المصرف بغرض تدعيم رأس ماله وزيادة طاقاته الإستثمارية إذ تعد هذه القروض بمثابة خط الدفاع للمودعين فإذا تعرض المصرف لخسائر رأسمالية كبيرة فلن تمتد هذه الخسائر أموال المودعين إلا بعد استنزاف رأس المال والأموال طويلة الأجل.

- **الإقتراض من المصارف التجارية:**بعد الإقتراض من المصارف التجارية إقتراض قصير الأجل ويأخذ هذا الإقتراض صورة من أهمها إقتراض الإحتياطي الفائض والإقتراض بمقتضى إتفاقية إعادة الشراء،حيث يقوم المصرف ببيع أوراق مالية إلى مصرف آخر على أن يقوم المصرف البائع بإعادة شراء تلك الأوراق في ما بعد بسعر يتم الإتفاق مقدما ويتحدد سعر الفائدة بناء على قانون العرض والطلب.

- **الإقتراض من البنك المركزي:** بعد الإقتراض من البنك المركزي إقتراض قصير الأجل وعلى الرغم من اعتبار الإقتراض منه من بين الإستتراتجيات التي تلجأ إليها المصاريف لتنمية مواردها المالية إلا أن المصاريف عادة ما تتردد في ذلك حتى ولو كانت هذه القروض أقل تكلفة من غيرها ويرجع هذا إلى عدم رضا البنك المركزي عن المصاريف التي تكرر الإقتراض منه.

ج- مصادر تمويل أخرى:

-**التامينات المختلفة:** وهي التأمينات التي يضعها الأفراد في المصادر مثل تأمينات الإعتمادات المستندية.

- **أرصدة وصكوك مستحقة الدفع:** يتميز هذا المصدر إضافة إلى أنه مصدر أموال غير ثابت فإنه يشكل نسبة ضئيلة من مجموع تمويل الأموال[1].

2-استخدامات أموال البنوك التجارية:

بعد أن تقوم البنوك التجارية بتجميعها للموارد المالية من مصادرها المختلفة، وتقوم بتوزيعها على مختلف مجالات الإستخدامات المتعددة، ولا تتبع البنوك التجارية طريقة واحدة في توجيه مواردها إلى وجوه الإستخدامات المختلفة، حيث تختلف من نظام مصرفي لآخر ومن بنك لآخر ويكون هذا الإختلاف تبعا

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص194.

لعوامل وإعتبارات عديدة يمكن تصنيفها إلى: عوامل إقتصادية قانونية اعتبارات السياسة النقدية والإئتمانية، اعتبارات السياسة المصرفية السليمة[1].

تتوقف كيفية تخصيص البنك لموارده على مختلف الإستخدامات استنادا إلى عاملين رئيسيين هما:

-**السيولة:** أي إمكانية تحويل الأموال إلى نقود سائلة في الحال ودون خسارة.

-**الربحية:** أي معدل الفائدة الذي يذره أي أصل خلال فترة زمنية معينة عادة سنة.

وفيما يلي: سنتطرق إلى استخدامات البنوك التجارية والمرتبة وفقا لدرجة السيولة:

أ-الأرصدة النقدية الجاهزة: تتمثل الأصول ذات السيولة الكاملة، ويطلق عليها بخط الدفاع الأول وتتكون من النقود القانونية والمساعدة والعملات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك في خزائنه ومن الأرصدة النقدية الدائنة التي يحتفظ بها البنك لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى حيث يحتفظ بها البنك لمواجهة متطلباته اليومية[2].

ب-محفظة الحوالات المخصومة: تعتبر في المرتبة الثانية بعد الأرصدة النقدية الجاهزة من حيث السيولة حيث يتمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وهي على نوعين:[3]

1-**أذونات الخزينة:** وهي عبارة عن سندات حكومية تقدم للبنك التجاري مقابل حصول الحكومة على قرض بمعدل فائدة منخفض.

2-**أوراق تجارية:** يطلق عليها إسم الإحتياطات الثانوية لدى البنوك التجارية لأنها تتميز بسهولة تحويلها إلى نقود كاملة السيولة، وبدون خسارة[4].

ج-الإستثمارات في الأوراق المالية"محفظة الأوراق المالية": يقصد بالأوراق المالية جميع أنوع الأسهم والسندات العامة والخاصة، وهي تمثل استثمارات البنك التجاري من الأوراق المالية، سواء كانت أوراق مالية خاصة وأوراق مالية عامة وتراعي البنوك التجارية في تشكيل محفظة الأوراق المالية مجموعة من القواعد والأسس عند اختيارها لهاته الأوراق.

د-القروض والسلفات: تمثل في جوهرها ائتمانا طويل الأجل تمنحه البنوك التجارية لتمويل النشاط التجاري لقطاع الأعمال والتجارة أي لتغطية احتياجات الأفراد والمؤسسات فيها من رأس المال العامل

---

[1] بوطريف لويزة وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص 9.

[2] عبد الحق بوعتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، جامعة منتوري قسنطينة، 2000، ص9.

[3] بوطريف لويزة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 10.

[4] رشيد الهواري، **إدارة البنوك**، دار الجيل، القاهرة، 1978، ص87.

وتعتبر القروض والسلف أقل سيولة من الحولات المخصومة والأوراق المالية وذلك لعدم أحقية البنك بمطالبة المقترض بسداد قرضه قبل انتهاء موعد الإستحقاق المتفق عليه.

هـ-الأصول الثابتة: هذه الأصول وإن كانت لا تذر عائدا إلا أنها تعتبر ضرورية لقيام البنك بوظائفه وتشمل المباني التي يمارس فيها البنك نشاطه الأدوات والمعدلات التي يستخدمها ويعرض الأصول الأخرى التي تعتبر وثيقة الصلة بعمليات الإقتراض، ولهذا السبب فإن البنوك التجارية لا تمول مثل هذه الأصول إلا عن طريق مواردها الداخلية[1].

الجدول رقم (01): نموذج لميزانية بنك تجاري

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
النقدية:		رأس المال	
نقد بالصندوق		رأس المال المدفوع	
عملية أجنبية وذهب		احتياطات	
أرصدة لدى البنك المركزي.		أرباح غير موزعة	
المجموع		المجموع	
محفظة الحوالات المخصومة		ودائع	
أدونات الخزينة		ودائع جارية	
أوراق تجارية مخصومة		ودائع بإخطار ولاجل	
المجموع		ودائع التوفير	
محفظة الأوراق المالية		المجموع	
سندات حكومية		قروض	
سندات غير حكومية		أموال مقترضة من سوق رأس المال	
أسهم عادية		أموال مقترضة من مؤسسات مالية	
المجموع		أموال مقترضة من البنك المركزي	
قروض		أموال مقترضة من البنوك التجارية	
قروض قصيرة الأجل		مطلوبات أخرى	
قروض طويلة الأجل			
أصول ثابتة			
أراضي			

[1] بوطريف لويزة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 10.

موجودات اخرى المجموع		المجموع	

المصدر: من إعداد الطلبة

المبحث الثالث: ماهية العولمة المالية

شهد الربع الأخير من القرن العشرين، و في العقد الأخير على وجه الخصوص ظهور العديد من التغيرات العالمية السريعة و المتلاحقة، حيث تحول الاقتصاد العالمي من أطراف مترامية إلى قرية صغيرة متنافسة بحكم ثورة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات وهو ما سنتطرق إليه في هذا البحث ما مفهوم العولمة وما هي أسبابها ومظاهرها ومختلف إيجابياتها ومخاطرها وطرق معالجتها.

المطلب الأول: مفهوم وأسس العولمة المالية

1-**مفهوم العولمة المالية:** إن مفهوم العولمة المالية لا ينفصل أبدا عن تطورها التاريخي، فالاتجاهات المختلفة التي اتبعتها العولمة المالية من مرحلة لأخرى تعطي كل منها تصورا معينا للعولمة المالية، ولكن يمكن إدراج تعريفين مهمين:

التعريف الأول: " العولمة المالية عملية مرحلية لإقامة سوق شاملة ووحيدة لرؤوس الأموال تتلاشى في ظلها كل أشكال الحواجز الجغرافية و التنظيمية، لتسود بذالك حرية التدفقات المالية، من أجل ضمان أفضل توزيع لمختلف أشكال رؤوس الأموال بين مختلف المناطق وقطاعات النشاط، في أثناء البحث عن أعلى العوائد و أقل المخاطر"[1].

التعريف الثاني: « العولمة المالية هي النمو الهائل في حجم التعاملات المالية على المستوى العالمي والتي تقود نحو توحيد أسعار السلع المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية "[2].

من خلال ما سبق يمكن استخلاص تعريف العولمة المالية على أنها النمو الهائل في حجم و نوعية المعاملات المالية الذي يخترق كل أشكال الحواجز الجغرافية و القيود التنظيمية بحيث تصبح المعاملات المالية تتم في إطار سوق مالي عالمي موحد يضمن الحصول على أعلى العوائد بأقل المخاطر.

ومن خصائص العولمة المالية:

أ-سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية:

[1] جبار محفوظ، **العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية**، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد 07 ديسمبر 2002 .

[2] محمد العربي شاكر، **محاضرات في الإقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، ص147 .

إن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق وارتباطها ارتباطا وثيقا بالحرية، كما تعتمد على التقدم التكنولوجي والثورة المعلوماتية وثورة الإتصال والمواصلات من اجل اكتساب قدرات تنافسية وتعميقها لتحقيق أعلى إنتاجية بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة والبيع بسعر تنافسي على أن يتم ذلك في ظروف قياسية ،لأن العالم تحول إلى قرية كونية صغيرة يتغير فيها نمط تقسيم العمل الدولي ليتفق وينسجم مع عالمية الإنتاج وعالمية الأسواق.

ب-ديناميكية وحركية مفهوم العولمة:

إن أهم خاصية للعولمة هي تميزها بالحركية والديناميكية بدليل احتمال تبدل موازين القوى الإقتصادية القائمة إذ تسعى كل دولة بكل ما لديها من قوة للحصول وامتلاك القدرات التنافسية حتى تستطيع المنافسة.

ويظهر ذلك جليا من خلال التكتلات الإقليمية في مواجهة عولمة الإقتصاد والدفاع عن المصالح الوطنية وتتعمق حركية العولمة إذ أنها تسعى كذلك إلى إلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الإقتصادي.

ج-الإعتماد على الإقتصاد المتبادل:

إن التحول من الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية إلى المنظمة العالمية للتجارة لم يلبث أن غير ملامح الإقتصاد العالمي،حيث ربطت العلاقات وتشابكت المصالح بين عدد من البلدان، ومع ميلاد هذه المنظمة اكتملت مؤسسات النظام الإقتصادي العالمي الحديث الذي اتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وآلياته حيث سعت الدول المنتمية إلى هذه المنظمة للإستفادة من تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال الدولية وزيادة وتيرة التبادلات التجارية بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية،وفي ظل العولمة ثم إسقاط حاجز المسافات بين الدول والقارات وقد ترتب على زيادة درجة الإعتماد الإقتصادي المتبادل كأحد الخصائص المميزة للعولمة.

د- وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي:

إن العولمة تتسم بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي حيث لم يعد في إمكانية أي دولة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها هذا المنتج الصناعي وإنما من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد المكونات

فقط وبالتالي أصبحت قرارات الإنتاج والإستثمارات تتخذ من منظور عالمي ووفقا لاعتبارات الرشادة الإقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة والعائد[1].

هـ- تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات:

إن أحد أهم السمات الأساسية للعولمة هي الشركات المتعددة الجنسيات أو الشركات العابرة للقارات والتي تؤثر بقوة على الإقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها من استثمارات مباشرة ونقل للتكنولوجية والخبرات الإنتاجية والتسويقية والإدارية،وهناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات العالمية[2].

2-أسس العولمة المالية:

ترتكز العولمة المالية على ثلاثة أسس رئيسية وهي:

أ-عدم الفصل بين أقسام أسواق رأس المال:

إن الشرط الضروري للعولمة المالية ليس فقط في انفتاح أسواق المال القطرية أمام تدفق رؤوس الأموال و إنما أيضا في انفتاح الأقسام الموجودة في هذه الأسواق على بعضها البعض، أي أن تطبيق هذا المبدأ يتم على مستويين:

- المستوى الداخلي
- المستوى الخارجي

ب- تقلص دور الوساطة في التمويل:

وهذا يعني اعتماد أساليب التمويل المباشرة لإجراء عمليات التوظيف والاقتراض، و نقصد بالتمويل المباشر، اللجوء إلى إصدار وتبادل الأوراق المالية في الأسواق المالية (أسهم، سندات... الخ.) دون المرور عبر الوسطاء الماليين أو البنوك (التمويل غير المباشر)، فالرشادة الاقتصادية تستدعي البحث عن أفضل تمويل بأقل تكلفة، وهذا ما يفسر التطور الكبير للأدوات المالية المباشرة على حساب نشاط البنوك و الوسطاء الماليين الآخرين.

[1] سعيد النجار، **النظام الإقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين**، رسائل النداء الجديد، جمعية النداء الجديد،القاهرة، 1999،ص15.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002، ص34.

ج-إزالة القيود التنظيمية:

تزامن مبدأ إزالة القيود التنظيمية مع السياسة النقدية الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانينات و التي ألغت الكثير من القيود التنظيمية خاصة في مجال تسيير الحسابات المالية، فعلى سبيل المثال أصبح بإمكان سحب مبالغ مالية من الحساب للأجل بشرط الإبقاء على رصيد أدنى، كما يمكن إجراء عملية تحويل مباشرة من الحساب الجاري إلى الحساب للأجل ، ومن جهة أخرى اعتمدت هذه السياسة نظام تعويم أسعار الفائدة و أسعار صرف العملات مما أدى إلى إفراز سلسلة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة المخاطر الناتجة عن التذبذب و عدم الاستقرار في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات مما شجع على إزالة القيود التنظيمية التي كانت توضع لتجنب تلك المخاطر.

المطلب الثاني:أسباب بروز العولمة المالية

تضافرت عدة عوامل في توفير المناخ الملائم لتطور و نمو العولمة المالية و التي بدأت تتبلور عن ما يزيد عن ربع قرن و كان أهمها:

1-تنامي الرأسمالية المالية:

لقد كان للنمو المطرد الذي حققه الرأسمال المستثمر في الأصول المالية والمتجسدة في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية وغير المصرفية من خلال تنوع أنشطة وزيادة درجة تركزه دورا أساسيا في إعطاء قوةلدفع مسيرة العولمة المالية، فأصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال المستثمر في أصول مالية تزيد بعدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي و صارت الرأسمالية ذات طابع ريعي تتغذى على توظيف الرأسمال لا على استثماره.

2-عجز الأسواق الوطنية عن استيعاب الفوائض المالية:

حدثت موجة عارمة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية ناجمة عن أحجام ضخمة من المخدرات والفوائض المالية التي ضاقت أسواقها الوطنية عن استيعابها فاتجهت إلى الخارج بحث عن فرص استثمار أفضل ومعدلات عائد أعلى،للدلالة على حجم هذه الفوائض التي تنساب إلى الأسواق المالية المختلفة وعلى الرغم من أن ظاهرة الإستثمار خارج الحدود الوطنية هي ظاهرة قديمة قدم النظام الرأسمالي.

وإن الإستثمار المالي في الأسواق الخارجية كان قد بدأ مند المراحل الأولى لتطور النظام الرأسمالي فإن الجديد هو تعاظم حجم هذه الإستثمارات بمعدلات خيالية،وتنوع الأدوات المالية المتجسدة فيها وارتباط

الأسواق المالية في مختلف دول العالم والإستقلالية النسبية التي تتحرك بها الأموال بعيدا عن حركة التجارة العالمية.

3- ظهور الابتكارات المالية الجديدة:

ارتبطت العولمة المالية بظهور عدد هائل من الأدوات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين فإلى جانب الأدوات المالية التقليدية (الأسهم و السندات) المتداولة في الأسواق المالية أصبح هناك العديد من الأدوات الاستثمارية منها: المشتقات التي تتعامل مع التوقعات المستقبلية و تشمل المبادلات والمستقبليات والقاعدة والخيارات.

وكل هذه الأدوات تتطور من فترة إلى أخرى وعلى نحو مطرد بحيث تتيح للمستثمرين مساحة واسعة من الإختيارات عند إتخاد قرارتهم الإستثمارية كما أنها تلعب دور بالغ الأهمية في تحقيق التقارب بين مختلف الأسواق المالية.

4- التقدم التكنولوجي:

لقد ساهم التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات والمعلومات مساهمة فعالة في دمج وتكامل الأسواق المالية الدولية، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمنية بين الأسواق الوطنية المختلفة وانخفضت تكلفة الاتصالات السلكية واللاسلكية وعمليات المحاسبة إلى درجة كبيرة وهو الأمر الذي كان له أأثر بالغ في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لآخر،وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الذي جعل بعض المحليين الماليين يصفونها كأنها شبكة مياه في مدينة واحدة[1].

ورغم ما يوفره هذا التقدم التكنولوجي من ترابط بين السواق وقدرته على متابعة حركة الأسعار في عشرات من الأسواق المالية لاتخاذ القرارات المناسبة بالبيع والشراء فإنه يسهم في توفير المناخ الملائم لخروج ودخول الأرباح الرأسمالية الطائلة عبر الحدود الوطنية خلسة ودون أن تتمكن السلطات النقدية والمالية من مراقبتها ومعرفة اتجاهاتها أو الحد من تأثيرها.

5-التحرير المالي المحلي و الدولي:

لقد ارتبطت التدفقات الرأسمالية عبر الحدود ارتباط وثيقا بعمليات التحرير المالي وبالتحرير المالي الدولي وقد زاد معدل نمو هذه التدفقات وسرعتها خلال العقدين الآخرين من القرن الماضي مع السماح للمقيمين وغير المقيمين بحركة تحويل العملة بأسعار الصرف السائدة إلى العملة الأجنبية واستخدامها بحرية في إتمام المعدلات الجارية الرأسمالية.

[1] شدا جمال الخطيب، **العولمة المالية ومستقبل الأسواق المالية العربية لرأس المال**، مؤسسة طابا، مصر 2002، ص15.

6-نمو سوق السندات:

حيث لاحظ أن جزء كبير من عمليات تسارع عولمة الأسواق المالية يعود إلى النمو الكبير الذي حدث في إصدارات السندات وتداولها في تلك عموما،فقد زاد حجم السندات المتداولة في نهاية عقد التسعينات من القرن 20 لما يزيد على 1 تريليون دولار أمريكي ولا شك أن ذلك يرجع إلى أسباب كثيرة[1].

7- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:

حدثت تغيرات هائلة في الصناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها على مدى العقدين الماضيين وعلى وجه الخصوص العقد التاسع من القرن الماضي، بحيث عملت كحافز للإسراع من وتيرة العولمة المالية، وفي هذا الصدد نشير إلى مايلي[2]:

- توسعت البنوك في نطاق أعمالها المصرفية ، على الصعيد المحلي و الدولي.تقوم بأعمال لم تكن تقوم بها من قبل في ضوء عمليات التحرير المالي الذي اقتضت تخفيف وفي بعض الحالات إلغاء القيود التي كانت تحد من نشاطها وهو الأمر الذي ترتب عليه تنوع مصادر رؤوس الأموال البنوك وطرق استخدامتها وبالتالي تطور بنود ميزانيات البنوك في أكثر من 550 بنك في العالم.

- في ضوء المنافسة القوية التي بدأت تستشعر البنوك التجارية من المؤسسات غير المصرفية في مجال الخدمات التمويلية، قامت بعض البنوك بالإندماج فيما بينها وعلى قائمتها البنوك التجارية التمويلية قامت بعض البنوك بالإندماج فيما بينها وعلى قائمتها البنوك التجارية الموجودة في كل من الو-م-أ واليابان والدولة الرابية هذا ومن المتوقع أن تحدث موجة من الإندماجات بين البنوك عبر مختلف الدول.

المطلب الثالث: مظاهر العولمة المالية

هناك العديد من مظاهر العولمة المالية نذكر أهمها:

1- تعاظم دور رأس المال: حيث أن صناعة الخدمات المالية بعناصرها المصرفية وغير المصرفية أصبح الاقتصاد العالمي تديره وتتحكم فيه أهم البورصات العالمية مثل: داو جونز، ناس داك، نيكاي داكس وغيرها والتي بواسطتها تنقل رؤوس الأموال من مستثمر إلى آخر داخل الدولة أو بين الدول دون أي عوائق أو صعوبات.

2- ازدياد فوائض رؤوس الأموال الباحثة عن استثمارات بمعدلات أرباح عالية وهي بطبيعة الأمر مدخرات غير مستثمرة في دولة المنشأ لرأس المال الأمر الذي يدفعها للبحث عن استثمارات خارجية على

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الإقتصادية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2006، ص 94.

[2] Goldestein and Mussa « the integration of word capital larkets »IME,working papers-m 93195-14993.

المستوى الدولي أفضل مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال.

3- ظهور وسائل جديدة استقطبت أصحاب رؤوس الأموال، مثل المبادلات والخيارات والمستقبليات، إلى جانب الوسائل التقليدية في الأسواق المالية كالسندات و غيرها.

4- التقدم التكنولوجي الهائل بحيث يسمح للمستثمر من المتابعة الدقيقة لأمواله و تحركاتها الاستثمارية لحظة بلحظة، حيث جميع الأسواق المالية مرتبطة بعضها ببعض، مما ييسر عملية الفعل ورد الفعل على أية عملية مالية مرغوب بها[1].

المطلب الرابع: آثار العولمة المالية وأساليب مواجهتها

هناك العديد من الآثار التي صاحبت التحرير المالي المتصاعد لتدفق رؤوس الأموال فبالرغم من المنافع وإيجابيات إلا أنها لم تخلو من المخاطر.

1- الآثار الإيجابية للعولمة المالية:

إن عملية تحرير المعاملات المالية وانفتاح الأسواق المالية وإضفاء الصبغة العالمية على جميع المعاملات المالية، يتيح فرصا لتمويلات ضخمة ومتنوعة وواسعة النطاق الأمر الذي يحقق المزايا التالية:[2]

- تطوير الأداء الاقتصادي من خلال الحصول على التمويل اللازم للقيام بمختلف الاستثمارات.
- تنويع وتعميق فرص الاستثمار في الأسواق المالية مما يشجع على جلب وتشجيع الاستثمار الأجنبي.
- الاستفادة من من شروط المعلوماتية الحديثة خاصة وأنها أصبحت تتطور يوما بعد يوم
- تخفيف تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الإقتصاديين.
- إن آليات التحرير للأسواق المالية الدولية في إطار العولمة المالية تمكن من الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية وموجبة.

- الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع الادخار وتوجيه مساره من السوق المالي والنقدي إلى السوق الرسمي كما تشجع هذه الفائدة أيضا المقترضين على الاستثمار في أنشطة إنتاجية.

- انخفاض الإستدانة الخارجية وذلك نتيجة التدفقات الرأسمالية الخاصة والمتمثلة في انسياب الإستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمار في المحافظ المالية والإستثمار الأجنبي وغير المباشر من شأنها التقليص من

[1] عبد الحسين وادي العطية، **الإقتصاديات النامية أزمات وحلول**، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان،الأردن،2001، ص137.

[2] قلش عبد الله، **بدائل تمويل المؤسسة في ظل العولمة المالية**، الجزائر، ص 10.

اللجوء إلى القروض المصرفية والقروض الحكومية من جانب الدولة وهو الأمر الذي يساعد على الحد من نمو المديونية الخارجية.

– إن الزيادة في تدفق رؤوس الأموال يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة على المستوى الخارجي مما يشجع المستثمرين على الإقتراض وفتح مشاريع جديدة.

2– مخاطر العولمة:

هناك العديد من المخاطر الناجمة عن العولمة المالية في ما يلي نستعرض أهم هذه المخاطر:

أ– **المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال:**لوحظ أن رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول النامية في ثلاثة صور يختلف النصيب النسبي لكل منها وهي على النحو التالي:

– قروض من البنوك التجارية ونسبتها 10% من إجمالي انسياب الأموال الأجنبية الخاصة.

– استثمارات أجنبية مباشرة ونسبتها 50% من إجمالي رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة.

ب– مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة:

لقد جاءت سياسة التحرير المالي المحلي والعالمي لتسهيل المضاربات، حيث تم إلغاء القيود على تداولات العملاء الأجنبية بهدف رفع كفاءة استخدامها ولكن الذي حدث أن العملات أصبحت تتحرك بسرعة من خلال شبكات الربط الإلكتروني بحثا عن فرص المضاربات لاقتناص الأرباح الضخمة وقد أدى ذلك إلى دخول الشركات الصناعية الكبرى في هذا المجال،نظرا لأن أرباحها من المضاربات تفوق أرباح إنتاجها الحقيقي وقد أدت هذه المضاربات إلى خسائر على العملة بتحملها في النهاية البنوك المركزية المصدرة لهذه العملات وذلك مع إرتفاع الأسعار.

ج– مخاطر تعرض البنوك لأزمات:

لوحظ أن من أهم مخاطر العولمة المالية هي تلك الأزمات التي قد يتعرض لها الجهاز المصرفي سواء خلال عملية التحرير المالي المحلي والدولي أو بعد إتمام هذه العملية ذلك أنه في ظل العولمة المالية تزداد درجة إندماج وتكامل الجهاز المصرفي في الدولة مع الأسواق المالية العالمية وهذا يؤدي إلى أن أي مصاعب تواجه جهاز مصرفي في دولة ما يؤثر على سائر القطاعات المصرفية في الدول الأخرى.

د- مخاطر هروب الأموال الوطنية إلى الخارج:

حيث أسرفت العولمة المالية فيما يتعلق بالدول النامية،أن من أهم مخاطرها تكمن في تدويل مدخراتها الوطنية مما يؤدي إلى خروج هذه المدخرات للإستثمار بالخارج في الوقت الذي تحتاج فيه الدولة إلى هذه المدخرات لاستثمارها بالداخل،وتكشف البيانات التاريخية المتاحة على أن هناك دولا تزيد فيها نسبة الأموال الوطنية الهاربة للخارج إلى تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية عن 10 مثل حالة فنزويلا في أوائل الثمانينات.

هـ-إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية:

من المتوقع إذا تمت العولمة بشكل كامل وتزايدت درجة إندماج السوق المالي المحلي مع أسواق المال الخارجية فإن المرجح أن تفقد الدولة سيادتها الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية أي أن أسعار الصرف والفائدة تتجمد نتيجة لتفاعل دخول وخروج رؤوس الأموال واستثمار صافي الدولة، كما أن الأموال المستثمرة تتجه في ظل الحرية المالية إلى الدول التي تنخفض فيها الضرائب مثلا[1].

3-أساليب مواجهة مخاطر العولمة المالية:

تعددت أساليب مواجهة مخاطر العولمة المالية ونذكر منها:

- رقابة الدولة على الأموال الساخنة التي تدخل للمضاربة في الأسواق المالية بسرعة وتخرج بسرعة

ووضع الضوابط اللازمة لمنع آثارها السلبية على الاقتصاد القومي.

- وضع نظام متكامل للرقابة على البنوك من خلال البنوك المركزية وذلك لمنع فرص التلاعب أو منح الائتمان بدون ضوابط أو انتشار الفساد وغيرها وذلك لأن البنوك هي القلب النابض الاقتصادي ككل إذا اعتل القلب مرض الجسم كله.

- وضع الضوابط اللازمة داخل أسواق المال لمنع عمليات المضاربة وتحجيمها في أضيق نطاق وأن آثارها مدمرة على الإقتصاد ككل.

- إصدار التشريعات الأزمة لمحاربة ظاهرة غسيل الأموال لمنع دخول الأموال القذرة إلى الاقتصاد

القومي.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **العولمة الإقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 239.

– زيادة الموارد من النقد الأجنبي الداخل للدول العربية.

– زيادة معدلات النمو الاقتصادي بالدولة عن طريق التوسع وليس الانكماش.

– الرقابة على أرس المال ، وهي جزء متكامل من برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي، وتحتاج لمتابعة دقيقة من الناحيتين القومية والدولية .

وبهذه الأساليب وغيرها يمكن التعامل مع مخاطر العولمة لأن كل المطلوب هو المواجهة والتعامل مع العولمة ولا مجال للإفلات منها[1].

المبحث الرابع: أثر العولمة المالية على النظام المصرفي

تشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والإنعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثيرا واسع على النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم، وننوه إلى أن الآثار الإقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية وبالتالي يمكن الإشارة في تركيز شديد على عدد من الآثار الإقتصادية للعولمة المالية على الجهاز المصرفي وذلك من خلال التحليل التالي.

المطلب الأول: الاندماج المصرفي

إن احد الآثار الاقتصادية للعولمة هو ما حدث في الوقت الحاضر من موجة أند ماجات مصرفية بين البنوك الكبيرة والصغيرة والبنوك الكبيرة وبعضها البعض. وعملية الاندماج المصرفي من كثرتها وسرعتها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم. و الاندماج المصرفي بشكل عام هو اتحاد أكثر من بنك في بنك واحد أو ذوبان كيانين مصرفيين أو أكثر في كيان واحد، ودوافع الاندماج كثيرة أهمها: تحقيق وفورات الحجم ودافع التوسع وتحسين الربحية في إطار تحرير الخدمات المصرفية وقد بدأت المصارف في الجزائر تتأثر بهذا الاتجاه. ولتوافر مقومات نجاح الاندماج في المصارف الجزائرية ينصح أجراء الدراسة الواعية المتأنية في كل الأحوال لان هناك حدود وتكاليف لعملية الاندماج[2].

[1] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص ص 245–246.

[2] عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، **ملتقى المنظموة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية، واقع وتحديات**، الخرطوم، جمهورية السودان 2008، ص 8.

المطلب الثاني:التحول إلى البنوك الشاملة

في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية زاد اتجاه البنوك وخاصة البنوك التجارية وبل باقي البنوك إلى البنوك الشاملة. وهي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائماً وراء تنويع مصادر التمويل والتوظيف، وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات, وتوظيف مواردها في أكثر من نشاط وفى عدة مجالات متنوعة. وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات .كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي.

بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الإستثمار والأعمال أي هي تقوم بأعمال كل البنوك.

ويلاحظ أن استراتجية البنوك الشاملة تقوم على تبني استراتجية التوزيع بهدف استقرار حركة الودائع وانخفاض مخاطر الإستقرار والتوازن السيولة والربحية ودرجة المخاطر المصرفية.

وقد شملت استراتجية التنويع محاور عديدة فهناك المحور الخاص بمصادر التمويل والمحور الخاص بالإستخدامات المصرفية والمحور الخاص بدخول مجالات غير مصرفية مثل: التأجير التمويلي وإصدار الأوراق المالية وغيرها والمحور الخاص بممارسة بعض الأنشطة غير المصرفية من خلال شركة شقيقة تضمها شركة قابضة مصرفية والمحور الخاص بممارسة أنماط جديدة لأنشطة الفروع المصرفية[1].

المطلب الثالث: ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل

مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصرفية سواء أن كانت عوامل خارجية أو داخلية وأصبح لزاماً على البنوك أن تحتاط للمخاطر بعدة وسائل من أهمها تدعيم رأس المال والاحتياطات وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته لجنة بازل 1988م، وأصبح لازماً على البنوك الالتزام به كمعيار عالمي.

ومن ثم تأثرت البنوك العاملة بهذا المعيار حيث أصبح عليها الالتزام بان تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8 % كحد أدنى مع نهاية عام 1992م.

وقد تم إجراء تعديلات فيما يتعلق بتلك المقررات فيما يعر ف بمقررات بازل II ، وهذا الإطار الجديد لكفاية رأس المال يجب أن يتماشى مع التطورات الجارية في السوق المصرفية العالمية ومن هنا

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الإقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 240.

تسعى لجنة بازل إلى وضع إطار جديد وشامل لكفاية رأس المال بحيث يركز على الأهداف الرقابية التالية:

* الاستمرار في تعزيز أمان وسلامة النظام المالي.

* الاستمرار في دعم المساواة التنافسية.

* تكوين وسيلة شاملة للتعامل مع المخاطر.

إن الإطار الجديد المقترح من قبل لجنة بازل لكفاية رأس المال ينتظر أن يشكل حجر الزاوية في عملية الهندسة المالية الدولية الجارية حاليا. ويتمثل هدفه الرئيسي في تعزيز وأمان وسلامة النظام المالي الدولي وذلك بالارتكاز على تكوين رأس مال كاف لمواجهة المخاطر المالية المتنوعة والمتزايدة.

وتعتقد لجنة بازل بان الإطار الجديد يجب أن يحافظ في حده الأدنى على المستوى الراهن لرأس المال في القطاع المصرفي.

ويركز الإطار الجديد المقترح على استيعاب المخاطر المتأصلة في كل المجموعة المصرفية، وفي نفس الوقت يجب أن يعمل هذا الإطار على توفير الأمان والسلامة بشكل مستقل لكل مؤسسة ضمن المجموعة. ولهذه الغاية تقترح لجنة بازل أن يتم توسيع نطاق الإطار القديم ليشمل على أساس مجموع كل الشركات القابضة التي تضم المجموعات المصرفية والتي بدورها تنخرط في النشاطات المصرفية.

وفى بعض الدول فان المجموعة المصرفية يمكن أن تسجل كمصرف، وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تشدد السلطات الرقابية على مسالة أن كل مصرف ضمن المجموعة يتمتع بمعدل رأس مال كاف.

لقد توسعت المصارف بشكل متزايد باتجاه ميادين جديدة ضمن النشاط المالي,خاصة ميادين الأوراق المالية والتامين لذا فان لجنة بازل تعمل على توضيح كيفية معاملة استثمار المصارف في هذه الميادين. وفيما يختص بالمجموعات المالية المتنوعة فان اللجنة تعترف بالحاجة إلى متابعة العمل مع السلطات الرقابية المشرفة على شركات التأمين والأوراق المالية من أجل تحديد معايير كفاية رأس المال[1].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-41.

خلاصة الفصل:

يحتاج الجهاز المصرفي إلى إستراتجية لمواجهة عمليات الإنفتاح الإقتصادي والعولمة من خلال تعليم الآثار الإيجابية المحتملة إلى أقصى درجة ممكنة وتقليل الآثار السلبية لها إلى أدنى درجة ممكنة والعمل على زيادة القدرة التنافسية التي تكون من خلال الآليات والعوامل التالية:

-التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطورة لمواجهة المنافسة المصرفية العالمية.

-الدخول في التعامل بقوة مع المستحدث في المصرفية الحديثة والتي تتلخص في المشتقات والعقود المستقبلية.

-تقوية قاعدة رأسمال البنوك.

-زيادة عمليات الإندماج المصرفي.

-تقوية شبكات المعلومات المصرفية.

-تنمية مهارات العاملين بالبنوك.

-تقوية دور البنك المركزي.

الفصل الثاني:

أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر البنكية

مقدمـــة الفصل

المبحث الأول: عموميات حول المخاطر البنكية

المبحـث الثانـــي: أنـــــواع المخاطـــر البنكيـــة

المبحـث الثالـــث: ماهيـــة إدارة المخاطـــر البنكيـــة

المبحـــث الرابـــع: إدارة وقيـــاس المخاطـــر الماليـــة

خلاصـــة الفصل

تمهيد:

إن السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك التجارية هي كيفية إدارة المخاطر وليست تجنيها وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي والمالي المعاصر من خلال وصف المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية الحكم على مدى قدرة البنوك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها ومن ثم تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر المالية والتشغيلية التي يمكن أن تتعرض إليها البنوك مستقبلا، واتخاذ القرارات الاستثمارية والأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنوك الأخرى.

وإن افترضنا حالة التأكد التام هو أمر غير واقعي يؤدي إلى نتائج مضللة وغير دقيقة في مجال اتخاذ القرارات المالية والبنكية، لأن أي مشروع خاضع إلى ظروف المستقبل غير الأكيد، مما يؤدي إلى تباين في عوائده، ولاتخاذ القرارات في ظل ظروف تتميز بعدم كفاية المعلومات وعدم وجود رؤية واضحة للمستقبل لابد من الأخذ في الحسبان عنصر المخاطرة، وبالتالي البحث عم مختلف الأدوات التقنيات التي يمكن من خلالها التقليل منها وبالتالي تجنبها ولو بشكل طفيف.

وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى عدة عناصر تتعلق بالمخاطرة والعناصر الرئيسية لإدارة المخاطر البنكية.

المبحث الأول: عموميات حول المخاطر البنكية

إن السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وهنا يأتي دور الفكر المحاسبي المعاصر من خلال توصيف تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على مدى قدرة البنك على إدارة المخاطر والسيطرة عليها، ومن ثم تمكين هؤلاء المستخدمين من التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها البنك مستقبلا واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع البنك.

المطلب الأول: تعريف المخاطر البنكية

تتنوع المخاطر التي تتعرض لها البنوك عند ممارستها لوظيفة ما يتطلب دراية بها ودراسة لها لتسييرها بالشكل الذي يمكن هذه البنوك من تقديرها، وإمكانية تقليصها خاصة في ظل المنافسة الحرة واقتصاد السوق وفيما يلي نورد أهم التعريفات المقدمة للمخاطر البنكية.

تعرف المخاطر بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها وتذبذب العائد المتوقع على استثمار معين[1]، ومن ثم وجب الاهتمام والحزم بوجودها بالرغم من أخذ كل الاحتياطات الضرورية لتجنب وقوعها.

المخاطر البنكية هي عملية يتم تنفيذها في إطار عدم التأكد، وينتج عنها ربحا باحتمال معين أو خسارة إذ أن كل قرار من قرارات المؤسسة والبنوك يتضمن مخاطر معينة التي تتمثل في ما مدى ابتعاد النتائج المحققة عن الأهداف المسطرة، وبالتالي فإن المخاطر ملازمة لنشاط تلك المؤسسات والبنوك فلا يمكن للبنك أن يمنح قرضا دون تحمل مخاطر، ولا يمكن لمستثمر أن يقوم بمشروع دون أن يسلم من مخاطر عدم نجاحه، ومعنى ذلك أن لا تزيد درجة مخاطر استثمارات كل مستثمر عن الحدود التي يعتبرها مقبولة لديه، فكلما زاد عدم التأكد من الحصول على عائد كلما زادت المخاطر ولا ينفي وجودها إلا إذا كان احتمال الحصول على تلك العوائد بحجمها وزمن حدوثها.

تعرف المخاطر بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، حيث أن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المدققين الداخليين للمديرين للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع، لها قدرة التأثير على تحقيق أهداف متعددة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح[2].

من التعاريف السابقة نستخلص التعريف التالي:

---

[1] طارق عبد العالي حماد، **إدارة المخاطر**،" **أفراد –إدارة– بنوك**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص16.

[2] بوطريف لويزة وآخرون، **إدارة المخاطر**،" **أفراد– إدارة– بنوك**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص24.

المخاطر بصفة عامة هي التأثيرات السلبية التي تتعرض لها المصارف نتيجة القيام باستثماراتها حيث أن كل مستثمر له مستوى متفاوت من المخاطر ثم بات من الضروري على كل بنك أن يأخذ بعين الاعتبار العناصر التالية عند مزاولة نشاطه:

- يتعرف البنك على المخاطر لتي يتعرض لها ويصنفها وتحدد الجهات المسؤولة عن كل نوع منها[1].
- التحديد المنظم للمخاطر والأساس لأي إدارة فعالة للمخاطر ولذلك يتعين أن يولي البنك مسألة تحديد المخاطر أولوية عالية.
- يتم تحديد المخاطر الرئيسية التي تكتنف أنشطة البنك ووضع الإجراءات المناسبة لها لتحديد المخاطر الناجمة عن الأنشطة القائمة والجديدة على حد سواء.
- تحديد صورة المخاطر ومجموعة المخاطر التي ينطوي عليها نشاط البنك والأهمية النسبية لكل منها والعوامل الحقيقية المؤدية لها والإستراتيجية التي يعتمد عليها البنك لمواجهتها[2].

المطلب الثاني: مصادر المخاطر البنكية

باعتبار الخطر عنصر ملازم للنشاط الذي يزاوله البنك والعمليات الائتمانية التي يقوم بها، وعليه فإنه ملزم بتقدير هذه المخاطر وتحديدها، فتتعدد المخاطر التي تتعرض لها البنوك راجع إلى تعدد مصادرها:

1- القوة الاشتراكية:

تعرف مخاطر القوة الشرائية على أنها إمكانية عدم كفاية العوائد المستقبلية الناجمة عن الاستثمار في الحصول على السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بالأسعار الحالية، وكذلك يمكن تعريفها بأنها المخاطر التي تواجه المستثمر في الموجودات المالية والناتجة عن التأكد حول أثر تضخم العوائد التي تحققها هذه الموجودات، يكون هذا النوع من المخاطر كبيرا في حالة الاستثمار في حسابات التوفير أو التأمين على الحياة أو السندات أو أي شيء من الاستثمار الذي يعمل معه معدل فائدة ثابت، فارتفاع معدل التضخم يرتفع معه التضخم فتنخفض القيمة الحقيقية للاستثمار، وذلك لانخفاض قيمته الحالية ويشكل الاستثمار في الأسهم العادية في معظم الأحيان حماية المستثمر من مخاطر القوة الشرائية على أساس أن أسعار الأسهم في السوق المالي يستجيب غالبا للظروف التضخمية، فترتفع هي الأخرى مما يحافظ على القيمة الحقيقية للاستثمار فيها وبذلك تحمي المستثمر من المخاطر التي يتعرض لها حامل السند[3].

---

[1] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشآت المعارف الإسكندرية، 2005، ص21.

[2] أحمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان والتمويل**، مطبعة المستقبل، الإسكندرية، 2002، ص60.

[3] فلاح حسن الحسيني، **إدارة البنوك**، الطبعة 02، دار وائل للنشر، عمان، ص ص 169-170.

2- مخاطر معدل الفائدة:

تعرف مخاطر معدل الفائدة بأنها تقلبات ناجمة عن عوائد مالية نتيجة التغيرات الحاصلة في مستويات معدلات الفائدة، وتنشأ هذه المخاطر كنتيجة لاحتمال وقوع بعض الأحداث المحلية أو العالمية كإجراء تغيرات هامة في النظام الاقتصادي للدولة ذاتها أو لدولة أخرى ترتبط معها بعلاقة وثيقة أو نشوب حرب أو حدوث تغيرات في تفضيل المستهلكين.

3- المخاطر الإدارية:

يقصد بها تلك المخاطر الناجمة عن ضعف إدارة شركات محددة مما يؤدي إلى وقوعها في أخطاء تنجم عنها خسائر في تلك الشركات دون غيرها.

4- المخاطر الصناعية:

تنجم عن هذه المخاطر عن ظروف تخصص الصناعة لوجود صعوبة في توفير المواد الأولية اللازمة للصناعة، ووجود خلافات مستمرة بين العمال وإدارة المصنع وكذلك التأثيرات الخاصة للقوانين الحكومية المتعلقة بالرقابة على تلوث وتأثيرات المنافسة الأجنبية على الصناعة المحلية، وهناك أيضا التأثيرات المستثمرة في الأوراق وتفضيلات المستهلكين في الاقتصاديات المتطورة فضلا عن التأثيرات المتعلقة بظهور منتجات جديدة والتكنولوجيا فقط أثر ظهور الطائرات بشكل كبير على الصناعات المخصصة بعمليات الخزن[1].

[1] بلخيري سمراء، بن مسعود حنان، **تسيير المخاطر في البنوك التجارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير**، م ج ميلة 2009، 2010، ص ص 24-25.

المبحث الثاني: أنواع المخاطر البنكية

إن المخاطر البنكية التي تتعرض لها البنوك كثيرة ومتعددة حيث يتعين أن تقوم إدارة بالبنك تقاس حجم المخاطر التي يواجهها البنك، ويكون ذلك من خلال أنظمة داخلية متطورة تعتمد على قاعدة بيانات تتيح إمكانية قياس المخاطر وتحديدها لكل أنواع من أنواع النشاط المختلفة واقتراح التوصيات المناسبة لتعديل المسار والحد من هذه المخاطر.

المطلب الأول: المخاطر المالية

تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالبنوك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشرافا مستمرين من قبل إدارة البنوك وفقا لتوجه وحركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقات بالأطراف الأخرى ذات العلاقة، وتحقق البنوك عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحا أو خسارة[1]، ومن أهم المخاطر المالية مايلي:

1- المخاطر الائتمانية:

كلما استحوذ البنك على أحد الأصول المربحة فإنه بذلك يتحمل مخاطر عجز المقترض عن الوفاء برد أصل الدين وفوائده، وفقا للتواريخ المحددة لذلك ويكون خطر الائتمان هو المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد، وهناك أنواع مختلفة من الأصول التي تتميز باحتمال حدوث عجز عن السداد فيها، وتمثل القروض أكبر قدر من مخاطر الائتمان فالتغير في الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل بالشركة يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين، ومن الصعب التنبؤ بهذه الظروف، كذلك فإن قدرة الفرد على إعادة رد الدين تختلف وفقا للتغيرات التي تطرأ على التوظيف وصافي ثروة الفرد، ولهذا السبب تقوم البنوك بتحليل الائتمان لكل طلب قرض على حدى لتقييم قدرة المقترض على رد القرض (وسوء الحظ فإن القدرة على سداد القروض تنهار لدى المقروض قبل أن تظهر المعلومات المحاسبية أي مشكلة بوقت طويل) وبصفة عامة تكون استثمارات البنك في الأوراق المالية أقل خطرا لأن المقترضين عادة ما يكونوا جهات حكومية أو محلية أو شركات قوية تفصح عن معلوماتها المالية كل فترة قصيرة.

2- مخاطر السيولة:

مخاطر السيولة هي الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بتكلفة معقولة، سواء من بيع الأصول أو الحصول على

[1] بوطريف لويزة، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص27.

قروض أو "ودائع" جديدة، ويتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية (ويتم التعرف على سيولة الأصول من خلال الإشارة إلى قدرة المالك على تحويل الأصول النقدية بأقل خسارة من حيث هبوط السعر).

وتمتلك معظم البنوك بعض الأصول التي يمكن بيعها فورا بسعر يقترب من القيمة الأساسية، وذلك لتلبية احتياجات السيولة، وكذلك فإن التزامات البنك تكون سائلة إذا كان يمكن إصدار الدين بسهولة للحصول على النقد بتكلفة معقولة، ولهذا فحينما يحتاج البنك إلى النقدية فإنه يمكنه بيع الأصول أو زيادة القروض، وتراقب البنوك باستمرار التدفقات النقدية الأساسية واحتياجات الأموال وقدرتها على تلبية هذه الاحتياجات والالتزامات[1].

3- مخاطر التضخم:

وهي المخاطر الناجمة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض القدرة الشرائية للعملة وتحملها عادة الاستثمارات ذات العائد الثابت خاصة إذا كان عائدها أقل من معدل التضخم.

4- مخاطر تقلبات أسعار الصرف:

تتمثل مخاطر أسعار الصرف في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة التغيرات في أسعار الصرف، وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات ذات العملات الأجنبية، إن مخاطرة الصرف الأجنبي مجال كلاسيكي للتمويل الدولي ومخاطرة الصرف الأجنبي ومجموعة فرعية من المؤشرات السوقية التي تتم دراسة تبايناتها مع المؤشرات السوقية الأخرى، يوجد أيضا مخاطرة عملة إضافة بالنسبة لكل المعاملات المصرفية أو السوقية المنجزة بعملات أجنبية والطريقة التقليدية للتعامل مع مخاطرة الصرف الأجنبي هي إدارة المخاطرة وفقا لكل عملية فيها يتعلق بالمحفظة المصرفية[2].

5- مخاطر أسعار الفائدة:

وهي المخاطر الناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق، والتي قد تكون لها الأثر على عائدات البنك والقيمة الاقتصادية لأصوله، وتزداد المخاطر للبنوك المتخصصة التي تعمل في مجال الأموال الإلكترونية نظرا لتعرضها لمخاطر معدلات فائدة كبيرة إلى الحد الذي تنخفض فيه الأصول نتيجة الحركة السلبية لمعدل الفائدة بما يؤثر على مطلوبات الأموال الإلكترونية القائمة، وهناك أيضا أنواع مخاطر أسعار الفائدة منها: مخاطرة إعادة التسعير والتي تنشأ من الاختلافات الزمنية في فترة الاستحقاق للأسعار الثابتة وأسعار أصول البنك "العائمة"، ومخاطرة منحنى

[1] طارق العال حماد، **تقييم البنوك التجارية**، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص ص 72- 73.

[2] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط1، 1998، ص331.

العائد والتي تنشأ عن تغيرات في انسياب منحنى العائد وشكله، والمخاطرة القاعدية التي قد تنشأ عن العلاقة الغير الصحيحة في الأسعار المكتسبة والمدفوعة بإدارات مختلفة[1].

6- مخاطر السمعة:

وتنشأ هذه المخاطر نتيجة لفشل في التشغيل السليم للبنك بما لا يتماشى مع الأنظمة والقوانين الخاصة بذلك والسمعة عامل مهم للبنك حيث أن طبيعة الأنشطة التي تؤديها البنوك تعتمد على السمعة الحسنة لدى المودعين والعملاء[2].

المطلب الثاني: المخاطر التشغيلية:

وتشير إلى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في البنك وتشمل المخاطر التالية:

1- الاحتيال المالي "الاختلاس":

تعتبر الاختلاسات النقدية من أكثر أشكال الاختلاس شيوعا بين الموظفين وتتمثل معظم الخسائر التي تتعرض لها البنوك نتيجة حالات الاختلاس من الأموال المودعة بالبنوك أو الشيكات السياحية من الفروع وأجهزة الصرف الآلي، وتمثل عملية استعادة تلك الخسائر الناتجة عن عمليات الاختلاس الأمور المعقدة والصعبة، وفي بعض الأحيان تكون مستحيلة عن ذلك ضرورة تصميم برامج الكشف عن حالات حدوثها، وبحيث تكون كلفة هذه الإجراءات لا تزيد بأية حال من الأحوال عن تكلفة محاولة استعادة المبالغ المختلسة أو الخسائر المحققة نتيجة عمليات الاختلاس.

2- التزوير:

إن خسائر العمليات الناتجة عن التزوير تتمثل في تزوير الشيكات المصرفية أو تزوير الأوراق المالية القابلة للتداول مثل: خطابات الاعتماد أو تزوير الوكالات الشرعية نتيجة عدم قدرة الموظفين العاملين في البنوك على التأكد بصورة كافية من صحة المستندات المقدمة إليهم من العملاء قبل البدء في دفع قيمتها.

3- تزييف العملات:

إن تطور الوسائل التكنولوجية في معظم الدول ساعد على زيادة حالات تزييف العملات، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقدير حجم عملة الدولار المزورة بنحو مليون دولار أمريكي فئة 100، 50، 20 دولار ويتم تداولها خارج الولايات المتحدة الأمريكية ويمكن لأي خبير في هذا المجال اكتشاف ذلك.

4- السرقة والسطو:

---

[1] طارق عبد العالي حماد، **تقييم إدارة البنوك التجارية، "تحليل العائد والمخاطرة"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 93-94.

[2] أحمد شعبان محمد علي، **"انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية"**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية 2007، ص 244.

إن زيادة استخدام معايير السلام والأمن لدى البنوك أدى إلى تخفيض حالات السرقة والسطو، هذا وتزايد حالات السرقة والسطو مع تزايد حالات جرائم تعاطي المخدرات والمتاجرة فيها، والتي تعتبر غير منتشرة إلى حد كبير في الدول العربية بعكس الدول الأخرى[1].

5- الجرائم الإلكترونية:

وتعتبر هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعا وتتمثل في المجالات الرئيسية التالية: بطاقات الاعتماد ونقاط البيع، عمليات الاختلاس الداخلي من خلال تواطىء الموظفين- تبادل البيانات آليا عمليات الاختلاس الخارجي- عمليات التجزئة الآلية.

إذ تتجه البنوك حاليا إلى توسيع نطاق خدماتها في هذا الجانب مثل العمليات التي تشمل تسديد فواتير الكهرباء، الهاتف،المياه... إلخ، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة عرضتها للأخطار ولكن تحسين الإجراءات الأمنية مع الأخذ بوسائل خاصة له أثر في الحد منها إلى أقصى حد ممكن[2].

6- المخاطر المهنية:

تتعرض البنوك عموما إلى نقص في مخصصاتها للخدمات والمنتجات المالية كأكبر أشكال مخاطر العمليات انتشار في القطاع المصرفي، تندرج تحتها الأخطاء المهنية والإهمال والمخاطر المرتبطة بالمسؤولية القانونية التي يجب التفريق فيها بين المخاطر المهنية التي تأثر على مجلس الإدارة عن تلك المؤثرة على ذات البنك علما بأن الالتزامات تنشأ من مصادر مختلفة منها: دواعي المساهمين، ممارسات موظفي البنوك، الالتزامات البيئية، الخدمات المقدمة للعملاء، متطلبات التزامات المقرضين[3]

المطلب الثالث: المخاطر المنتظمة

يطلق على المخاطر المنتظمة تسميات متعددة منها: مخاطر السوق، المخاطر غير قابلة للتنوع والمخاطر العادية.

وتعرف المخاطر المنتظمة بأنها ذلك الجزء من التغيرات الكلية في العائد والتي تنتج من خلال العوامل المؤثرة على أسعار الأوراق المالية بهذه العوامل وبنفس الكيفية، ولكن بدرجات متفاوتة وتكون درجة المخاطر المنتظمة مرتفعة في الشركات التي تنتج سلع صناعية أساسية كصناعة الحديد والصلب وصناعة الأدوات والمطاط، وكذلك الشركات التي تتصف أعمالها بالموسمية كشركات الطيران، أي بصورة عامة أن الكثير أو أكثر الشركات تعرض للمخاطر المنتظمة هي تلك التي تتأثر مبيعاتها أو

[1] بلخيري سمراء، بن مسعود حنان، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-34.

[2] بوطريف لويزة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 26.

[3] حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية**، بجامعة, قسنطينة' بكلية علوم التسيير أيام 6-7 جوان، 2005، ص 3.

أرباحها وبالتالي أسعار أسهمها بمستوى النشاط الاقتصادي بوجه عام، وكذلك بمستوى النشاط في سوق الأوراق المالية.

المطلب الرابع: المخاطر غير المنتظمة

يطلق على المالية غير المنتظمة تسميات متعددة منها: المخاطر التي يمكن تجنبها والمخاطر غير القابلة للتنويع والمخاطر الخاصة، وتعرف المخاطر غير المنتظمة أنها "ذلك الجزء من المخاطر الكلية التي قد تكون فريدة أو خاصة بالشركة أو بالصناعة"، وهذه المخاطر مستقلة عن محفظة السوق، أي أن معامل ارتباطها معها يساوي الصفر، وعليه يمكن للمستثمر القيام ببيع جزء من الأسهم التي يملكها في تلك المنشأة واستخدام حصيلتها في شراء أسهم منظمات أخرى لا تتعرض بمثل هذه المخاطر، ويتضح مما تقدم أن المخاطر غير المنتظمة هي تلك المخاطر الخاصة بالشركة التي يمكن إزالتها بالكامل من خلال تكوين محفظة يتم تنوعها بشكل كفؤ[1].

المبحث الثالث: ماهية إدارة المخاطر البنكية

هناك عدة أنواع من المخاطر التي تواجه البنوك تتطلب وجود آلية مناسبة للتعامل معها ولتحقق ذلك على البنوك أن تتبنى إجراءات شاملة لإدارة المخاطر.

المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر

باعتبارها علما جديدا نسبيا فقد تم تعريف إدارة المخاطر بطرق متنوعة، إلا أن هناك فكرة واحدة تظهر في كل التعريفات المطروحة تقريبا، فإدارة المخاطر تتعلق بدرجة أساسية بالمخاطر البحتة وتتضمن إدارة تلك المخاطر.

ورغم أن من شأن هاتين النقطتين أن تساعدنا على فهم ماهية إدارة المخاطر، إلا أنها لا تصف بدرجة كافية جوهر المفهوم ويمكن تعريف إدارة المخاطر بـ:

"إدارة المخاطر عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر أو الأثر المالي[2].

---

[1] بلخيري سمراء، بن مسعود، مرجع سبق ذكره، ص ص 37، 38.

[2] طارق عبد العالي حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة**، مرجع سبق ذكره، ص 50.

وتعرف كذلك بأنها إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها، بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة مع محاولة تحديد أي مخاطر بتعيين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تؤدي إلى دفع حدوثها أو عدم تكرار مثل هذه المخاطرة أي حماية صورية المنشأة بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين والدائنين والمستثمرين وحماية قدرتها الدائمة على توليد الأرباح[1].

المطلب الثاني: وظائف إدارة المخاطر

إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو دعم الإدارة العامة لتتمكن من تحديد المخاطر تحديدا صحيحا، وبالتالي قياسها ومن ثم الحد منها ومراقبتها بشكل صحيح على مستوى البنك ككل، ويمكن تلخيص المسؤوليات والوظائف الرئيسية لإدارة المخاطر فيما يلي:

1- ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية.

2- القيام بالمراجعة الدورية وتحديد سياسة الائتمان في البنك.

3- تحديد مخاطر كل نشاط مع أنشطة البنك وضمان حسن تحديدها وتبويبها وتوجيهها.

4- مراقبة تطورات مخاطر الائتمان والتوصية بحدود تركز هذه المخاطر مع الأخذ بالاعتبار إجمالي المخاطر (مخاطر الطرف الآخر).

5- مراقبة استخدام الحدود الاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار.

6- مراجعة المنتجات المستخدمة على أساس معايير قبول المخاطر، المنافع ورفع تقارير بهذا الشأن للإدارة العامة للبنك.

7- تطبيق النماذج التي يعتمدها البنك في تحديد المخاطر رقميا والإشراف عليها وتحليل السيناريوهات المطروحة.

8- المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في البنك واقتراح التحسينات على الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات[2].

المطلب الثالث: أهداف إدارة المخاطر

تهدف إدارة المخاطر إلى الأصول والخصوم من خلال تحقيق مفاضلة مثلى بين الفائدة والمخاطر وتخطيط وتمويل الأعمال بناءا على ذلك، إذن إدارة المخاطر عبارة عن مجموعة من الأذواق والتقنيات وهي عملية أساسية مطلوبة لتنفيذ إستراتيجية البنك.

---

[1] سمير عبد الحميد رضوان حسن، **المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر**، دار النشر عمان، ط1، ص 205.

[2] سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 18-19.

وتركز إدارة الأصول والخصوم على مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة على المستوى العام للميزانية، يمكن اعتبارها مجموعة نوعية من إدارة المخاطر وتغطي إدارة المخاطر أنواعا أخرى منها مخاطر القروض، السوق وغيرها، كما تشمل أيضا عمليات الإدارة والتصميم التنظيمي المطلوب بفعالية تنفيذ مجموعة التقنيات التي تتناولها إدارة المخاطر والتحكم فيها، وسنتطرق في هذا العنصر إلى ما يلي[1]:

1- أدوار إدارة المخاطر:

الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها وليس إلغائها نهائيا، وتتمثل هذه الأدوار التي تخدم عدة وظائف منها: تنفيذ الإستراتيجية، تنمية المزايا التنافسية، قياس كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات، المساعدة في اتخاذ القرار، رفع التقارير عن المخاطر والتحكم فيها، إدارة المحافظ المالية.

2- أدوار الأصول والخصوم:

تعتبر إدارة الأصول والخصوم مجموعة فرعية من إدارة المخاطر وتركز على الإدارة الكمية لمخاطر فائدة السيولة على المستوى الكلي وتشمل المجالات الدراسية المتمثلة في:

- قياس ومراقبة مخاطر السيولة وأسعار الفائدة: وضع أهداف الفوائد وحجم العمليات، وضع حدود مخاطر أسعار الفائدة.
- التمويل والتحكم في قيود الميزانية: قيود السيولة، سياسة القرض، نسبة كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات.
- برامج احترازي لكل من مخاطر السيولة وأسعار الفائدة

المطلب الرابع: خطوات إدارة المخاطر وتتمثل فيما يلي[2]:

1- تحديد المخاطر:

من أجل إدارة المخاطر لابد من تحديدها، فكل خدمة يقدمها البنك تنطوي عليها عدة مخاطر وتحديد هذا الأخير يجب أن يكون عملية مستمرة ومن الواجب كذلك فهم المخاطر.

2- قياس المخاطر:

بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين تكون الخطوة الثانية هي قياسها، حيث أن كل نوع منها يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي: حجمه، احتمالية حدوث هذه المخاطر، والقياس الصحيح الذي يتم في الوقت المناسب له درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.

---

[1] فريحة ادمحين وآخرون، **القواعد الاحترازية ودورها في الرقابة على البنوك التجارية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، جيجل 2007-2008، ص31.

[2] حسن بلعجوز، مرجع سبق ذكره، ص ص 7- 8.

3- ضبط المخاطر:

بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة التالية وهي ضبطها، حيث هناك ثلاثة طرق أساسية وهي: تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات، تقليل المخاطر وإلغاء أثرها، وعلى الإدارة أن توازن ما بين العائد على المخاطر وبين النفقات اللازمة لضبط هذه المخاطر، كما أن على البنوك أن تقوم بوضع حدود للمخاطر من خلال السياسات والمعايير والإجراءات التي تبين المسؤولية والصلاحية.

4- مراقبة المخاطر:

على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس مخاطر البنك بدقة وبنفس الأهمية يكون قادرا على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك، وبشكل عام فإن الرقابة على المخاطر تعني تطوير أنظمة التقارير في البنك التي تبين التغيرات المعاكسة في وضع المخاطر لدى البنك وماهية الاستعدادات المتوفرة لديه للتعامل معها.

المبحث الرابع: إدارة وقياس المخاطر المالية

إن معرفة المخاطر تقويمها وإدارتها هي عن العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وتحقيقها لأهدافها، فإذا كان تحمل المخاطرة الهدف منها تحقيق أرباحا أعلى، فإن عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة صحيحة قد يؤدي إلى فقدان العوائد والفشل في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك، لذلك سوف نتعرض في هذا المبحث للوسائل والتقنيات التي تمكننا من السيطرة على هذه المخاطر لأقصى حد ممكن.

المطلب الأول: إدارة وقياس خطر الائتمان

1- إدارة خطر الائتمان:

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع قدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده وإدارة المخاطر تتطلب ما يلي:

- معايير منح الائتمان وعمليات المتابعة الائتمانية من العناصر الأساسية لأي نظام رقابي، وجود تقييم مستقل لسياسات البنك وممارساته وإجراءاته بمنح القروض والاستثمارات.
- تقدير جودة الموجودات وكفاية الاعتماد والاحتياطات المخصصة لتغطية خسائر القروض.
- تكثيف المخاطر والتعرض لها على نطاق واسع.

– الاقتراض لذوي الصلة منعا للتجاوزات التي تنشأ من الاقتراض لذوي الصلة يتم التأكد من وجود مراقبة فعالة على منح مثل هذه القروض[1].

وكما قلنا فإن الهدف من المخاطر الائتمان هو الحد والتقليل منها من خلال إتباع مجموعة من الإجراءات منها:

أ– **تقييم المخاطر الائتمانية:** هو أول شيء يقوم به البنك لتفادي الوقوع في الخطر، يتم هذا بعد تقديم العميل لطلب الحصول على القروض، وهذا من خلال دراسة عناصر تحدد المخاطر الائتمانية والمتمثلة في:

– سمعة العميل: من حيث سمعته الحسنة ونزاهته.

– المقدرة على الدفع من خلال الإدارة الحسنة لنشاط العميل التي تضمن استرداد الأموال المقترضة للبنك.

– المركز المالي للعميل والذي يمثل الموارد المملوكة له.

– الظروف العامة خاصة التقلبات الاقتصادية والمنافسة السائدة في نفس القطاع التي تؤثر على عمل المقترض[2].

ب– **تنويع محفظة القروض:** يجب أن تتسم محفظة القروض بدرجة كبيرة من التنوع التقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة التركيز في التعامل على عميل واحد أو قطاع معين من قطاعات النشاط الاقتصادي[3].

ج– **تغطية المخاطر الائتمانية بواسطة الضمانات:** إن سياسة الضمانات المحددة والمنفذة من قبل البنك ذات تأثير مباشر على خطر القرض، لذلك يجب أن تكون جزءا مكملا لإستراتيجية التحكم في هذا الخطر ويمكن تعريف الضمان بأنه «مجموعة من الوسائل القانونية التي تسمح للدائن بالضغط على المدين لدفع التزاماته بصفة شرعية» وتتعلق قيمة الضمان بقيمة القرض الممنوح وتنقسم إلى نوعين من الضمانات وهما: ضمانات حقيقية وضمانات شخصية[4].

د– **التأمين على القروض:** تعد من الوسائل الهامة لتجنب خطر عدم التسديد، يتطلب القرض من العميل أن يؤمن لصالح البنك ضد خطر عدم السداد لدى شركة التأمين، فإن لم يسدد العميل في تاريخ الاستحقاق يحق للبنك أن يحص على التعويض المناسب من شركة التأمين، كما قد يطلب العميل أن

---

[1] إبراهيم الكراسنة، «**صندوق النقد العربي أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**»، أبو ظبي، مارس 2006، ص ص 63، 64.

[2] عبد الحق بوعتروس، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[3] محمد محمود عبد ربه محمد، "**دراسات في محاسبة التكاليف، قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية**"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2000، ص 62.

[4] M Methien, **exploitation bancaire et le risque crédit revue banque,** paris 1996, p181.

يؤمن لصالح البنك على الضمانات المقدمة منه للعملية الائتمانية وحديثا أصبحت مخاطر الائتمان المصرفي مرتبطة بعوامل البيئة الاقتصادية[1].

2- قياس خطر الائتمان:

إن البنك عند ممارسته لعملية منح القروض يتوقع دائما الحصول على مداخيل مستقبلية كبيرة مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين على الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم وقياس خطر عدم الدفع مسبقا، وذلك باستعمال طرق ووسائل متعددة يمكن توضيح أهمها فيما يلي:

أ- طريقة النسب المالية:

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمؤسسات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة من حيث مدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها، وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها التي تساعد على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القروض وأول خطوة تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمؤسسة إلى الميزانية المالية، ثم وضع هذه الأخيرة في صورة مختلفة تعكس أهم البنود المالية ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل هما تحليل مالي عام وتحليل خاص ونقدم على سبيل المثال بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

1) **النسب الخاصة بقروض الاستغلال:** عندما يواجه البنك كليا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المؤسسة، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا المجال ومن بين هذه النسب ما يلي:

- نسب التوازن المالي.
- نسب الدوران.
- نسب السيولة العامة.

2) **النسب الخاصة بقروض الاستثمار:** عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني أنه سيجمد أمواله لمدة طويلة وبالتالي فهو يتعرض لمخاطر أخرى تختلف عما هي عليه في قروض الاستغلال، لذلك يقوم بحساب نسب تتماشى مع هذا النوع من القروض، ومن أهم هذه النسب:

- التمويل الذاتي.
- نسبة المديونية.

[1] محمد محمود عبد ربه محمد، مرجع سبق ذكره، ص 66.

ب- طريقة القرض التنقيطي (طريقة التنقيط):

هي آلية للتنقيط تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض لتحديد الخطر بالنسبة للبنك، والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق بحالات العجز التي يمكن أن تصيب المؤسسات التي يتعامل معها، ظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الو.م.أ في سنوات الخمسينيات من القرن الماضي، وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينيات من نفس القرن، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية الشركات محللين، مؤسسات قرض وخبراء محاسبين، وتهتم مؤسسات القرض كثيرا بهذه الطريقة لأنها أكثر مصداقية مقارنة مع طريقة النسب المالية، ولكن استعمالها قليل إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية.

1- **حالة القروض الموجهة للأفراد:** يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التمييزي والذي يعتبر كمنهج إحصائي، يسمح بالتمييز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار معين ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة لكل فئة.
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

2- **حالة القروض الموجهة للمؤسسات:** يتم تقسيم المؤسسات إلى مجموعتين:

مجموعة تحتوي على المؤسسات التي لها ملاءة مالية جيدة ومجموعة أخرى تحتوي على المؤسسات التي لها ملاءة غير جيدة وفقا للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس الشركة.
- مردوديتها خلال سنوات متتالية.
- رقم أعمالها المحقق.
- أقدمية وكفاءة مسيريها.
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.
- رأس مالها العامل.
- طبيعة نشاطها[1].

[1] بوطريف لويزة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-43.

المطلب الثاني: إدارة وقياس خطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك جراء تدفق غير متوقع لودائع عملائه إلى الخارج، ومثل هذا الوضع يمكن أن يفرض على البنك نشاط غير اعتيادي في التمويل قصير الأجل لإعادة تمويل الفجوة الناجمة عن نقص السيولة.

1- إدارة خطر السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزامه في الأجل القصير أو عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب، وتظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للبنك عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجية وهذا راجع إلى أسباب عديدة مثل:

- ضعف تخطيط السيولة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.
- الركود الاقتصادي وما يترتب عليه من تعثر.
- الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال[1].

وينقسم خطر السيولة إلى:

أ- خطر عدم سيولة البنك:

هو الخطر الذي يواجهه المصرف عندما لا يملك أموالا (أي سيولة) كافية لمواجهة طلبات السحب غير المتوقعة، وقد يتسبب هذا الخطر في إفلاس البنك، إلا أن ذلك يبقى حالة متطرفة قد تكون لها أسباب أخرى مثل: عجز الزبائن عن تسديد قروضهم أو التغيرات غير المواتية للأسواق.

ب- خطر عدم ملائمة المصرف:

يمثل هذا الخطر احتمال عدم وجود أموال خاصة كافية لامتصاص الخسائر المتوقعة، لذلك يوصف بالخطر المحرض لأنه ناتج عن تحقق أحد أو كل الأخطار التي تهدد البنك. ولحماية البنك من هذا الخطر اعتمدت السلطات الوصية نسبة خاصة هي نسبة الملاءة التي يجب أن لا تقل عن حدها الأدنى المحدد بـ 8%.

[1] سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 210-211.

2- قياس خطر السيولة:

إن البنك الذي يسعى إلى تدعيم وضعيته يتعرض لخطر ارتفاع تكلفة السيولة، والتي يمكن أن تتعدى ما حدده البنك في تقديره عند منح القروض ويتم قياس خطر السيولة باستخدام ما يعرف بجداول فئات الاستحقاق "أو بواسطة الحجم والهامش وكذا القيمة".

وفيما يلي سنتناول كل على حدى:

أ- جداول فئات الاستحقاق:

حيث يتم في هذه الجداول ترتيب أصول وخصوم البنك حسب المدة المتبقية للتسديد، ويشير الجدول في لحظة معينة إلى وضعية السيولة، كما يمكن أن يظهر عدم التطابق في مواعيد التسديد إن وجد.

ب- قياس الهوامش:

ويتمثل في تقييم وتقدير التأثيرات المختلفة على النتائج الجارية للبنك، وأيضا على تغطية المخاطر المتعلقة بالسيولة ويخص هذا الهامش الفائدة في الأجل القصير.

ج- قياس القيمة:

فهو يتعلق بقياس أثر تغير تكلفة السيولة على القيمة المالية للبنك، وذلك يجعل القيمة الحالية للبنك لذلك الأثر تعادل هامش الفائدة، ولا يتم قياس الفائدة إلا إذا كان من مقدور المسير تقييم توجهات سيولة العملاء والتي تخص الموارد لأجل القروض المتجددة، ويعرف قياس القيمة صعوبة في التطبيق خاصة أنه مرتبط باختياراتها وله اتصال مباشر بسلوك العملاء وتصرفاتهم، وفيما يلي بعض المؤشرات التي تستخدم لقياس خطر السيولة:

- الودائع الأساسية / إجمالي الأصول.

يقصد بالودائع الأساسية كمثال ودائع التوفير الأجل الأوعية عن جزء الراسخ من الحسابات الجارية.

- الخصوم المتقلبة / إجمالي الأصول.

ويقصد بالخصوم المقلبة كمثال غطاء الاعتمادات المستندية المستحقة للبنوك، خصوم أخرى واحتياطي فوائد التزامات مستحقة.

- سلم الاستحقاقات النقدية.
- النقدية والأرصدة لدى البنوك وأدونات الخزينة / إجمالي الأصول.
- النقدية والأرصدة لدى البنوك وأدونات الخزينة / الودائع والأرصدة المستحقة للبنوك.
- إجمالي القروض/ ودائع العملاء.
- القروض بالعملات الأجنبية / إجمالي القروض.
- القروض للقطاعات بالعملات الأجنبية / إجمالي القروض بالعملات الأجنبية.
- الودائع بالعملات الأجنبية / إجمالي الودائع.

- الودائع للقطاعات بالعملات الأجنبية / إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية[1].

المطلب الثالث: إدارة وقياس خطر سعر الفائدة

تشير مخاطر سعر الفائدة إلى التغير الأساسي في صافي دخل فائدة البنك والقيمة السوقية لحقوق الملكية بالمقارنة مع المتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة السوقية، وهذا يشمل التركيب الإجمالي لمحفظة البنك والتركيز على مواعيد استحقاق الأصول والخصوم والاستمرارية وكذلك التغيرات الأساسية التي تطرأ على معدلات الفائدة.

1- إدارة خطر سعر الفائدة:

أ- أنواع خطر سعر الفائدة:

تتمثل الأشكال الأساسية لمخاطر أسعار الفائدة التي تتعرض لها البنوك عادة في:

- **مخاطر إعادة التسعير:** التي تنشأ عن فروق التوقيت في الاستحقاقات وعن إعادة التسعير لموجودات البنك والتزاماته وأوضاعه الخارجة عن الميزانية.
- **مخاطر منحى العائد:** التي تنشأ عن التغيرات في شكل منحنى العائد وانحداره.
- **مخاطر الأساس:** التي تنشأ من الارتباط غير التام في تعديل أسعار الفائدة المكتسبة والمدفوعة على أدوات مختلفة من أجل تكييفها مع خسائر أخرى مماثلة متعلقة بإعادة التسعير.
- **مخاطر الخيارات:** والتي تنشأ من الخيارات المنظورة أو غير منظورة التي تشكل جزء كبيرا من الأصول والالتزامات البنكية والحوافز المالية الخارجية عن الميزانية.

ب- أدوات إدارة خطر سعر الفائدة:

تنقسم الوسائل المتاحة في الأسواق النقدية لمواجهة خطر سعر الفائدة إلى وسائل تقليدية وأخرى حديثة[2]:

1- **التقنيات التقليدية** : وهي:

- الإقراض قصير الأجل بمعدل ثابت في فترات ارتفاع معدل الفائدة.
- الإقراض طويل الأجل في فترات انخفاض معدل الفائدة من أجل ضمان معدل فائدة أعلى لأطول فترة ممكنة.
- الإقراض بمعدل فائدة متغير في فترات انخفاض معدل الفائدة.

2- التقنيات الحديثة:

[1] سمير الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 232.

[2] قيرة عمر، **إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير غير منشورة دراسة حالة مؤسسة "Mechelin"**- جامعة جيجل 2008، ص ص 125-126.

وتتم التقنيات الحديثة من خلال استعمال مجموعة من الوسائل المتداولة في الأسواق المنظمة أو في أسواق التراضي، هذه الوسائل يمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات:

- وسائل التحويل - وسائل التغطية - الوسائل الاختيارية والشرطية.

✓ **وسائل التحويل:** تتداول هذه الوسائل في أسواق التراضي وتعتبر من الالتزامات خارج الميزانية بالنسبة للبنك، فهي لا تؤثر بصفة مباشرة على عمليات الاقتراض والتوظيف، وإنما تؤدي فقط إلى دفع أو قبض الفروق في معدلات الفائدة ومنها:

- تبادلات معدلات الفائدة وخاصة مبادلات أسعار الفائدة في تغيير طبيعة مدفوعات الفائدة من ثابتة إلى متغيرة والعكس.

- اتفاقيات المعدلات المستقبلية: وهي عقود على معدلات الفائدة تسمح بتثبيت معدل الفائدة حاليا لعمليات في المستقبل[1].

✓ **وسائل التغطية:** هذه الرسالة تؤثر على مستوى معدل الفائدة وتعرف أيضا بالعقود الآجلة.

✓ **الوسائل الاختيارية والشرطية:** عقد الخيار يعطي لصاحبه الإمكانية وليست الإلزام بشراء أو بيع أصل ما بسعر محدد في فترة محددة مسبقا، وذلك مقابل دفع علاوة هي سعر الخيار، وأهم هذه الوسائل هي:

- الـ CAP « chappeux »: هي وسيلة تسمح للبنك الذي يقترض بمعدل متغير بضمان سقف معدل الفائدة، وهذا بمبلغ ومدة محددين مقابل دفع العلاوة (علاوة التأمين)، كما أن شراء الـ CAP يسمح للبنك الاستفادة من التغيرات الإيجابية لمعدلات الفائدة.

- الـ FLOOR « plancher »: يستعمل من طرف البنوك التي توظف أموالها بمعدل متغير وذلك لتأمين نفسها ضد انخفاض معدل الفائدة مقابل دفع العلاوة.

- الـ CALLAR « TUNNEL »: هو عبارة توليفة من الـ CAP والـ FLOOR ففي حالة البنك ارتفاع معدلات الفائدة يقوم بشراء لـ CAP وبيع الـ FLOOR ويقوم بالعكس في الحالة العكسية، ومن خلال ذلك تتم الحماية ويستفيد من انخفاض معدل الفائدة إلى أدنى مستوى PLACHER ويتجنب ارتفاع المعدل وتجاوز السقف المحدد في CHAPPEAUX.

2- <u>قياس خطر سعر الفائدة</u>:

يتم قياس خطر سعر الفائدة عن طريق إتباع مجموعة من الأساليب والتي تتمثل فيما يلي[2]:

أ- **فئة الإستحقاقية:** يتم فيها تغيير سعر الفائدة، حيث يتم ترتيب الأصول والخصوم حسب التاريخ المرتبط بكل منهما وعموما يتم وضع جدول للفئات الإستحقاقية الذي يشير إلى وضعية نسب البنك والعناصر المكونة للجدول هي:

[1] Hutin. H., **<u>toute la finance de l'entreprise en pratique</u>**, 2ème édition, d'organisation,2003, p527.
[2] http://www.shatharat/vb/showthread.php?t=13589. Comsult 03/05/2009.11 :10h.

- وضعية قصيرة: أي عندما تكون الأصول أقل من الخصوم وهذه الوضعية تلائم الحالة التي ترتفع فيها النسب.
- وضعية طويلة: وهي عكس الوضعية القصيرة.

ب- **المدة:** يستعمل مصطلح المدة لقياس خطر النسبة من قبل الأعوان الاقتصاديين، ويرتفع هذا الخطر بقدر ما تكون فيه الأصول متأثرة بتغيرات سعر الفائدة لأن حساسية الأصول مرتبطة بمدة حياتها.

ج- **قياس الحجم:** ويشمل في تحديد حجم مختلف كتل الميزانية أو ما يعرف بـ "وعاء الخطر" الذي يظهر وجوده في النشاط بنسبة ثابتة أو متغيرة، وهو يحسب على أساس الفرق بين الموارد والاستخدامات بنسبة ثابتة.

- إذ وجد الفرق موجبا يعني هناك فائض في الموارد مقارنة مع الاستخدامات.
- وإذا كان الفرق سالبا يعني هناك عجزا في الموارد ومن تم يمكن أن يتدهور الهامش إذا ارتفعت النسب.

د- **قياس الهامش:** ونقصد هنا هامش التحويل المحسوب في كل تاريخ استحقاق على أساس المفاضلة بين الفوائد والدائنة والمدينة، والموافقة لإظهار العمليات في السوق مما يسمح بإكمال استغلال مؤشر الحجم، ويمكن قياس تأثير هامش التحويل بتغيرات النسب التي تكون فيها الفوائض أو العجز الناتج عن سوء تغطية الحجم خاضعا إما للتوظيف أو الإقراض على التوالي.

هـ- **قياس القيمة:** إن التعرض لتغيرات معدلات الفائدة يمكن أن يترجم في حالة النشاط الخاضع لمعدل الفائدة بتدهور بعض الأموال، وهذا يعني أن مجموعة الأموال التي تكون فيها النسبة ثابتة قيمتها اعتماد مجموعة معينة من معايير تحديد القيمة والقيمة الحالية الصافية تعتبر الأكثر انتشارا.

ومن أهم مؤشرات قياس خطر سعر الفائدة ما يلي[1]:

- الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة / إجمالي الأصول.
- الخصوم الحساسة اتجاه الفائدة / إجمالي الأصول.
- الأصول الحساسة / الخصوم الحساسة.

المطلب الرابع: إدارة وقياس خطر سعر الصرف

ينجم خطر سعر الصرف على العمليات والصفقات التجارية والمالية التي تقوم بها المؤسسات المالية على الصعيد الدولي كما يتعلق بالاستثمارات التي تقوم بها مع الخارج.

[1] طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، "**أفراد- إدارة- بنوك**"، مرجع سبق ذكره، ص 239.

1- إدارة خطر سعر الصرف:

أ- **أنواع خطر سعر الصرف:** تتمثل هذه المخاطر في: مخاطر عمليات سعر الصرف الأجنبي المتعلقة بالبنك، مخاطر سعر الصرف الأجنبي المتعلقة بالعميل.

- **مخاطر عمليات سعر الصرف الأجنبي المتعلقة بالبنك:**

نجد في مجال التعامل بالعملات الأجنبية عدة مخاطر لدى يجب على الصيرفي تحمل مسؤولية التعامل معها ومحاولة تجنبها والتقليل منها ونجد من أهمها ما يلي[1]:

✓ مخاطر الائتمان بالعملة الصعبة: وهي تنتج عن عدم قدرة المتعاملين مع البنك على الوفاء بالتزاماتهم من العملة الصعبة في أوقاتها المحددة، ويمكن في إطار التعامل الدولي أن تتعرض البنوك للمخاطر الخارجية فتأخذ بعين الاعتبار المبالغ التي يمكن منحها لدولة معينة وذلك عن طريق وضع حدود مسموح بها لكل دولة يجري التعامل معها.

✓ مخاطر السعر: نجد نوعين من الأسعار التي تؤثر في العمليات الأجنبيات:

* أسعار الفوائد على العملات: تستخدم عندما يكون هناك استحقاق غير متطابق لعمليات الإقراض والاقتراض ويظهر هذا النوع من المخاطر عند تقلبات أسعار الفوائد خلال فترة عدم التطابق في المبالغ أو في تاريخ استحقاقها.

* أسعار العملات نفسها: تظهر المخاطر هنا نتيجة التغيير المحتمل في أسعار العملات خلال الفترة المحتفظ بها.

✓ مخاطر السيولة: يظهر هذا النوع عندما يكون البنك غير قادر على الحصول على أموال عند الحاجة، وهذا راجع لعدم التطابق في التدفق النقدي الذي يظهر نتيجة عملية التبديل في السوق النقدي.

✓ مخاطر السياسة: ويقصد بها تأخر بنك بشأن تحويل عملية أجنبية إلى عملية محلية إذا وضعت الحكومة قيود على التحويل إلى خارج البلاد.

- **مخاطر سعر الصرف المتعلقة بالعميل:**

إن خطر سعر الصرف هو ذلك المرتبط بتقلب تدهور أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة، وكذا تقلب أو تدهور قيمة العملات التي يتم بواسطتها تقديم القروض هذا يؤثر سلبا على القيمة الحقيقية للقرض إلى حدود آجلة، كما يمكن أن ينتج هذا الخطر عن بعض السياسات والتدابير التي تستخدمها السلطات النقدية والتي تؤثر على القيم الحقيقية للقروض الممنوحة كتخفيض قيمة العملة، هذا الذي يمثل خطرا حقيقيا للبنك على اعتبار أنه يؤدي إلى فقدان قيم حقيقية بسبب انهيار الوحدة النقدية[2].

---

[1] مروان عوض، **العملات الأجنبية، "الاستثمار والتمويل، النظرية والتطبيق"**، معهد الدراسات المالية والمصرفية عمان، 1988، ص 185.

[2] محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 216.

ب- **وسائل وتقنيات الحد من مخاطر عمليات سعر الصرف الأجنبي:** إن عمليات سعر الصرف الأجنبي كما ذكرنا سابقا لا تخلو من المخاطر لذلك سنحاول التعرف على بعض التقنيات والوسائل التي تستخدمها البنوك لحماية نفسها من تلك المخاطر:

- استعمال عقود الخيار في عمليات التحوط والحماية: وتستعمل هذه التقنية في عمليات التغطية ضد مخاطر سعر الصرف الأجنبي ونذك منها:

1) **تخفيف حق التذبذب لقيمة الموجودات الأجنبية.**
2) **حماية مدفوعات الصادرات والواردات.**
3) **تخفيف حق التذبذب لقيمة الموجودات الأجنبية:** البنك الذي يريد أن يحمي محفظته من العملات الأجنبية من التذبذبات الحادة في الأسعار، يستطيع بيع بعض حقوق ممارسة الشراء لجزء من موجوداته الأجنبية وارتفاع أسعار العملات يقابله ارتفاع في أسعار موجوداته، سواء كانت أوراق مالية أو تجارية لان من قام بشراء هذا الحق سيمارس هذا الحق على القسم المباح فقط، اما في حالة انخفاض أسعار العملات فإن قيمة المحفظة بكاملها سوف تنخفض في حين أن المكافآت التي استلمت مقابل بيع حقوق ممارسة الشراء ستعوض بعض الخسائر، أما في حالة بقاء الأسعار على حالها فإن المكافآت سوف تزيد بقيمة المردود العام للمحفظة، ومنه نستخلص أن البنك كونه مشترى لعقود حق الاختيار لا يتحمل أية مخاطر قد تؤدي به إلى نتائج وخيمة غير معروفة له من البداية، بل إن مخاطر تعامله ستكون محدودة ومعروفة عندما يتم توقيع العقد، أما في حالة كون بنك آخر بائع لعقود حق الخيار هنا يتحمل هو كل المخاطر التي تفاداها البنك الأول والناتجة عن تذبذبات في الأسعار والمخاطرة تكون هنا غير محدودة.
4) **حماية مدفوعات الصادرات والواردات:** يمكن استعمال عقود الخيار من قبل البنك الذي يتوقع استلام مبلغ معين من عملة معينة في وقت من الأوقات بحيث يحمي نفسه ضد تقلبات أسعار تلك العملة، وذلك بشراء العدد اللازم من عقود حق ممارسة البيع، حيث يملك حق بيع العملة المحددة بتاريخ استحقاق العقد وبالسعر المتفق عليه إذا كان ذلك في صالحة أما في حالة ارتفاع العملة المقرر بيعها، فإن البنك يقوم ببيعها للسوق وفقا الأسعار السائدة فيه، هذا في حالة كون السعر منخفض فإنه يلجأ إلى السوق للاستثمار[1].

2- <u>قياس خطر سعر الصرف</u>:

إن الطرق التقليدية في التعالم مع مخاطر الصرف الأجنبي هي إدارة المخاطر وفقا لكل عملة فيما يتعلق بالمحفظة المصرفية، ويتم قياس خطر سعر الصرف من خلال:

أ- **المؤشرات المستخدمة في قياس خطر سعر الصرف:**

[1] مروان عوض، مرجع سبق ذكره، ص ص 147، 148.

بالنسبة للمؤشرات فهي لا تقيس المخاطر بدقة تامة بل بصفة نسبية لأن هناك عوامل أخرى تأثر على تغيرات سعر الصرف ومن بين هذه المؤشرات:

المؤشر الأول: المركز المفتوح لكل عملة على القاعدة الرأسمالية.

المؤشر الثاني: إجمالي المراكز المفتوحة على القاعدة الرأسمالية.

ب- تحليل وضعية الصرف:

إن وضعية الصرف هي الوثيقة التي يتم فيها التقييم المستثمر لمدى تعرض البنك لخطر الصرف حيث يتم إعداد فئة استحقاقية للعملات قصد قياس هذا النوع من المخاطر ونجد عدة وضعيات للصرف نذكر منها:

- **وضعية الصرف الفورية.**
- **وضعية الصرف الآجلة.**

✓ **وضعية الصرف الفورية:** التي تشمل جميع عمليات البيع والشراء الفورية بالعملة الصعبة[1].

✓ **وضعية الصرف الآجلة:** تضم من جميع عمليات البيع والشراء الآجلة ومن جهة أخرى المبالغ المقرضة والمقترضة الطلبات المسلمة والمسلمة في تاريخ إعداد وضعية الصرف.

[1] Bernard Morios Olivier, **seigneur risque de change et Gestion de trésorerie international Dounod**, paris, 1981, p57.

خلاصة الفصل:

تعتبر إدارة المخاطر عنصرا ضروريا من عناصر الرقابة، حيث تزداد أهميتها تبعا لازدياد التشعب في الأدوات المالية وفي أساليب قياس المخاطر، وأجل ذلك فإنه يجب على المراقبين المصرفيين التأكد من أن المصارف إجراءات شاملة لإدارة المخاطر وذلك بشأن تحديد سائر المخاطر المادية وقياسها ومتابعتها، وبهدف تخفيض مختلف المخاطر وإدارتها بشكل جيد توجب على البنوك مسايرة التطورات العالمية وذلك بالاعتماد على المعايير الدولية والتي تشمل أساسا في مبادئ بازل للرقابة المصرفية والتي تتعلق بالشروط الواجب توفرها لضمان الرقابة.

الفصل الثالث:

إدارة بنك CNEP للمخاطر البنكية

- دراسة ميدانية وكالة شلغوم العيد-

مقدمـــة الفصل

المبحث الأول: التعريف بوكالة شلغوم العيد

"الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط" CNEP ومهامه

المبحـــث الثانـــي: المخاطر وإستراتيجية إدارتها على مستوى CNEP

خلاصـــة الفصل

تمهيـــــد:

يلعب الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك– دورا حيويا في تدعيم قطاع السكن عن طريـــق التسهيلات التي يمنحها، وطرحه لعدة أنواع من القروض التي تلبي حاجات الزبون من جهة وتساهم في النهوض بهذا القطاع من جهة أخرى وقد ازدادت فعالية هذا القطاع تزامن مع زيادة النمو السكاني وتفاقم مشكل السكن وسنحاول إبراز هذا الدور من خلال التعريف بـ – بنك– وأهم المخاطر المالية التي يمكن أن يعترض لها وكيفية التقليل من هذه المخاطر.

المبحث الأول: التعريف بوكالة شلغوم العيد " الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط " ومهامه:

يعد الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط شلغوم العيد من أهم البنوك المتخصصة التي ظهرت في الجزائر على ضوء الإصلاحات التي شهدها النظام المصرفي، وذالك راجع للدور الذي يلعبه في تمويل قطاع البناء، خاصة بعد اكتسابه لصفة البنك في الآونة الأخيرة.

المطلب الأول: تعريف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:

تأسيس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط NEPC في 1964/08/10. بموجب المرسوم 64-227 ليحل مكان صندوق التضامن للبلديات والولايات بالجزائر، ويقوم بجمع المدخرات وتوزيع القروض لمشاريع البناء والجماعات المحلية خاصة بعد تحويل الصندوق إلي بنك الإسكان في 1991/02/19 م حيث أصبح الصندوق يقوم بتحويل السكنات.

وجاز الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في المشاركة في تمويل مختلف البرامج، فبالإضافة للسكنات الاجتماعية فهو متخصص في عملية تمويل الاستثمارات حيث تلعب هذه الأخيرة دورا هاما في الأسواق المالية والدولية لما تقوم به من تمويل عمليات البيع لأجل وإدارة الاستثمارات ولقد أنشأ الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة شلغوم العيد لأول مرة عام 1977م وهو عبارة عن مبنى أرضيته عبارة شبابيك والطابق الأول يحتوى على مختلف المكاتب وبلغ عدد المستخدمين بها 26 موظف وينقسمون إلى 22عامل بالوكالة سائقين وحارسين ونشير إلى رقم الوكالة على أنه 269.

المطلب الثاني: مهام وأهداف الوكالة:

تضطلع الوكالة بمجموعة من المهام الحيوية وتسعى من خلالها إلي تحقيق جملة الأهداف وسنحاول عرض المهام التي تقوم بها الوكالة وتتمثل فيما يلي:

تعبئة الادخار حيث يعتبر المصدر الأول لأموال الصندوق لذلك فهو المنشط الرئيسي لباقي العمليات ويعرف الادخار بأنه الاقتصاد في النفقات وهو جزء من الدخل لا يوجد للاستهلاك بل تحول قدرته الشرائية إلى فترة لاحقة بغرض شراء سلع أو خدمات أو بغرض الاستثمار ويكون عن طريق الاكتناز أو الإيداع في مؤسسة مالية التي تمنح المدخر امتيازات عديدة أهمها الفائدة على هذه الأموال وهناك عدة آليات لجمع الادخار من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:

1- دفتر الادخار السكني: وهي طريقة التعبئة وجمع المدخرات وتكون في شكل دفتر تم اعتماده في السوق في ماي 1966م وسعر الفائدة لهذا النوع من الادخار كان 10% سنة 1999م ثم 7% سنة 1998م واخفض إلى 3.5% سنة 2003م لكن حاليا يمنح بمعدل 2% والفوائد تكون قابلة للتراكم ويتم دفعها سنويا ومن إيجابيات هذا الشكل حصول المدخر الذي فيه الشرط (سنة أقدمية 200.000دج فوائد كحد أدنى) على قروض ميسرة لشراء مسكن من طرف CNEP قروض ميسرة لشراء سكن عن الأفراد أو من وكالة ترقية السكن.

وفيما يخص فتح دفتر الادخار السكن LEL يجب أن لا يقل الدفع الأول عن 5000دج وأن يكون الفرد بالغ (واعي) وأن يفتح الدفتر باسمه الخاص وفي أي وكالة تابعة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أو مركز بريدي أما إذا كان صاحب الدفتر غير بالغ (قاصر) يمكن للوصي عليه (الأب والأم). وفي حالة عدم وجودهما فيقوم الموكل من طرف المحكمة بفتح حساب له والتعرف على شكل الدفتر.

2- دفتر الادخار الشعبي: (EPL) ويعد من وسائل تعبئة الادخار ويدرج ضمن الودائع الذي الطلب تم اعتماده في السوق سنة 1992م بسنة فائدة 8% أما حاليا فتطبق فائدة بمعدل 2.5% ثم ارتفعت سنة 1994م إلى 14% وانخفضت إلى 4% سنة 2003 م أما حاليا فتطبق فائدة بمعدل 2.5% والامتياز الوحيد الذي يقدمه دفتر الادخار الشعبي سعر الفائدة المرتفع مقارنة بدفتر الادخار السكني والحد الأدنى للادخار هو 1.000.000دج.

3- الودائع لأجل (Dat): تعتبر صيغة جديدة لتعبئة ادخارات الأشخاص المعنويين (مؤسسة عمومية، جمعيات، تعاونيات) وهي شكل حسابات لآجال ادخارية حيث تكون مدة الإيداع مختارة ومحددة من طرف أصحابها ويكون مبلغ الإيداع يقل عن 5.000.000 دج يجمد لفترة قد تصل إلى 10 سنوات مع نسب فائدة مركبة، من إيجابيات الودائع لأجل:

- يمكن الحصول على مختلف القروض بمعدلات منخفضة.

- الفوائد المحصلة عن Dat تمنح الحق للمستفيد من الحصول على كل أنواع القروض الممنوحة من طرف cnep.

4- حساب التوظيف لأجل (cpt): لم يستعمل هذا النموذج إلا سنة 1995م وهو يخص الأشخاص الطبيعيين عكس Dat بحيث يختلف عن (Dat، LEP) في الودائع لدى الطلب في أنه مسير سند اسمي غير قابل للتفاوض وتجمع فيه الموجودات لمدة تتراوح بين سنة وعشر سنوات وبمعدل فائدة مركبة، ومن إيجابيات(cpt):

- يمكن تحديده بتقديم طلب مكتوب من طرف المالك لحساب بينما لا يسمح بتمديد فترة التوظيف والحد الأدنى للمبلغ الممكن توظيفه في tcp هو 50.000 دج .
- يسمح لصاحب الحساب بالاستفادة من قرض منخفض الفائدة أو الاستفادة من قرض وهذا لا يكون إلا مرة واحدة.

5- الحسابات الجارية: وتوجد ثلاثة أنواع:

- حسابات جارية تجارية: ويفتح للتجار من أجل تسوية المعاملات التجارية بواسطة شيكات بنكية وتدفع ما قيمته 50.000 دج سنويا كمصاريف مالية لقاء الخدمة.
- حسابات جارية خاصة: ويستفيد البنك من 200 دج سنويا لقاء الخدمة.
- حسابات جارية للموظفين: وتفتح للموظفين الذين لديهم دخول ثابتة حيث يمكن تحويل رواتبهم إلى الحساب واستعمال شيكات بنكية للسحب وهذه الخدمة تكون بدون مقابل.
- القروض السكنية الفوري:يمنح Cnep قروض للأفراد على نوعين،قروض لفائدة المدخرين وأخرى لغير الموفرين والفرق بينهما في نسبة الفائدة التي تعود لصندوق فتجدها حاليا 5.75% بالنسبة للموفرين و 6.50 % لغير الموفرين وتتعلق هذه القروض بما يلي:

– بناء مسكن فردي.

– شراء مسكن عند الخواص أو المقاولين العموميين وتحسين السكنات وتوسيعها.

– ويشترط في الموفرين أقدمية 1 سنة على الأقل مع إنتاج أموالهم المدخرة لفائدة لا تقل عن 2.000.00 دج أما الغير الموفرين فيتطلب منهم كشف بالأجر الشهري ومبالغ القروض متغيرة تبعا لسن المقترض، دخله الشهري، وكذلك مبلغ فوائد ادخاره، ويشرط الصندوق ضمان مادي كرهن عقار مثلا.

– وفي كل هذا يساهم الصندوق بـ 90 من تكلفة السكن أو ثمنه وقد تصل إلى 100% بالنسبة لقروض الشباب وبحكم التغيرات التي يعرفها الصندوق، طرأت تغيرات على هذا المجال وهذا في ظل التحديث الساري المفعول حيث اتخذت مقاييس موضوعية تتحكم في منح قروض للخواص الراغبين في بناء مسكن من خلال الإطلاع على قدرة مديونية المستفيد، والجديد في العملية هو أنه قبل منح القرض تقوم الهيئة المختصة بالمؤسسة بمعاينة قيمة إنجاز المشروع عكس ما كان معمول به سابقا أي عدم مراقبة تقنية للمشروع تسمح بمقارنة طلب المستفيد ومتطلبات المشروع الحقيقية.

– تمويل المشاريع السكنية والمشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني أو بالأخص تمويل بناء السكنات سواء الاجتماعية أو الترقوية.

– ترقية القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (قروض قصيرة ومتوسطة الأجل) وهذا بغرض تشجيع هذه المؤسسات وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية.
– منح قروض الاستثمار لمصانع مواد البناء بجميع أنواعها.
– منح قروض سياحية وذلك من خلال تمويل الفنادق وكذا بناء المخيمات السياحية وغيرها.
– منح القروض للقطاع الصحي الخاص كتمويل بناء العيادات الطبية.
– تمويل السكنات عن طريق البيع بالإيجار.
– الترقية العقارية وتمثل العمليات الخاصة ببناء وتهيئة منشآت عقارية موجهة للبيع والكراء هذه المنشآت العقارية يمكن أن تكون بنايات مخصصة للسكن أو محلات تجارية.
– منح قروض للشباب وتشجيعهم عن طريق منحهم عدة امتيازات منها تخفيض الفائدة إلى 5% للمدخرين و6% لغير الموفرين، استفادتهم من فترات تأجيل قد تصل إلى سنة بالإضافة إلى نسبة التمويل قد تصل إلى 100%.

المطلب الثالث: أهداف الوكالة:

تسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق الربح حيث باعتبار cnep – بنك– بنك تجاري فهو يسعى دوما إلى تعظيم الأرباح.
- تجميع الإدخارات وإعادة استثمارها عن طريق منح القروض.
- إيجاد منافذ أخرى لحل مشكل توفير السكن كتشجيع البناء الذاتي.
- مراعاة كل الطبقات الاجتماعية وتجنب الطبقية في منح السكنات.
- إقامة مشاريع سكنية خاصة.
- يهدف إلى التحكم أكثر في آجال التنفيذ.
- تشجيع الصيغ الجديدة خصوصا صيغة البيع بالإيجار والسكن الاجتماعي التساهمي، حيث تشكل هذه الصيغ إطار انتقاليا من صيغة السكن الاجتماعي إلى صيغة السكن الترقوي وتحرير سوق السكن.
- العمل على توفير مواد البناء بأسعار تتناسب ودخول الأفراد يهدف دائما إلى إدخال نظم الدفع المكثفة الجديدة والتحويلات السريعة للأموال من أجل مواكبة التطورات في مجال وسائل تسيير البنوك من أجل تحقيق فعالية أكبر والتحكم أكثر في المبالغ.
- يساهم في نشر الوعي المصرفي وذلك من خلال تعدد وكالات عبر مختلف ولايات الوطن.
- تحقيق التنمية المحلية عن طريق تجميع المدخرات ومنح القروض محليا.

- تشجيع الاستثمار المحلي في مجال مستلزمات البناء لأن توفيرها سيؤدي إلى تخفيض أسعارها وتوفيرها بالكميات التي يحتاجها السوق، وبالتالي تخفيض تكاليف البناء وتسريع وتيرة الإنجاز.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لوكالة شلغوم العيد:

قبل وضع الهيكل التنظيمي لوكالة شلغوم العيد نعرض مفهوم وجيز للهيكل التنظيمي.

الهيكل التنظيمي: هو البنية التي تمنح بتحديد المعالم الوظيفية للمؤسسة والمهام المستمد لكل عون وكذا العلاقات التنسيقية فيما بين الأقسام.

والشكل الموالي يمثل الهيكل التنظيمي لوكالة شلغوم العيد:

الشكل رقم (02): يمثل الهيكل التنظيمي لوكالة شلغوم العيد:

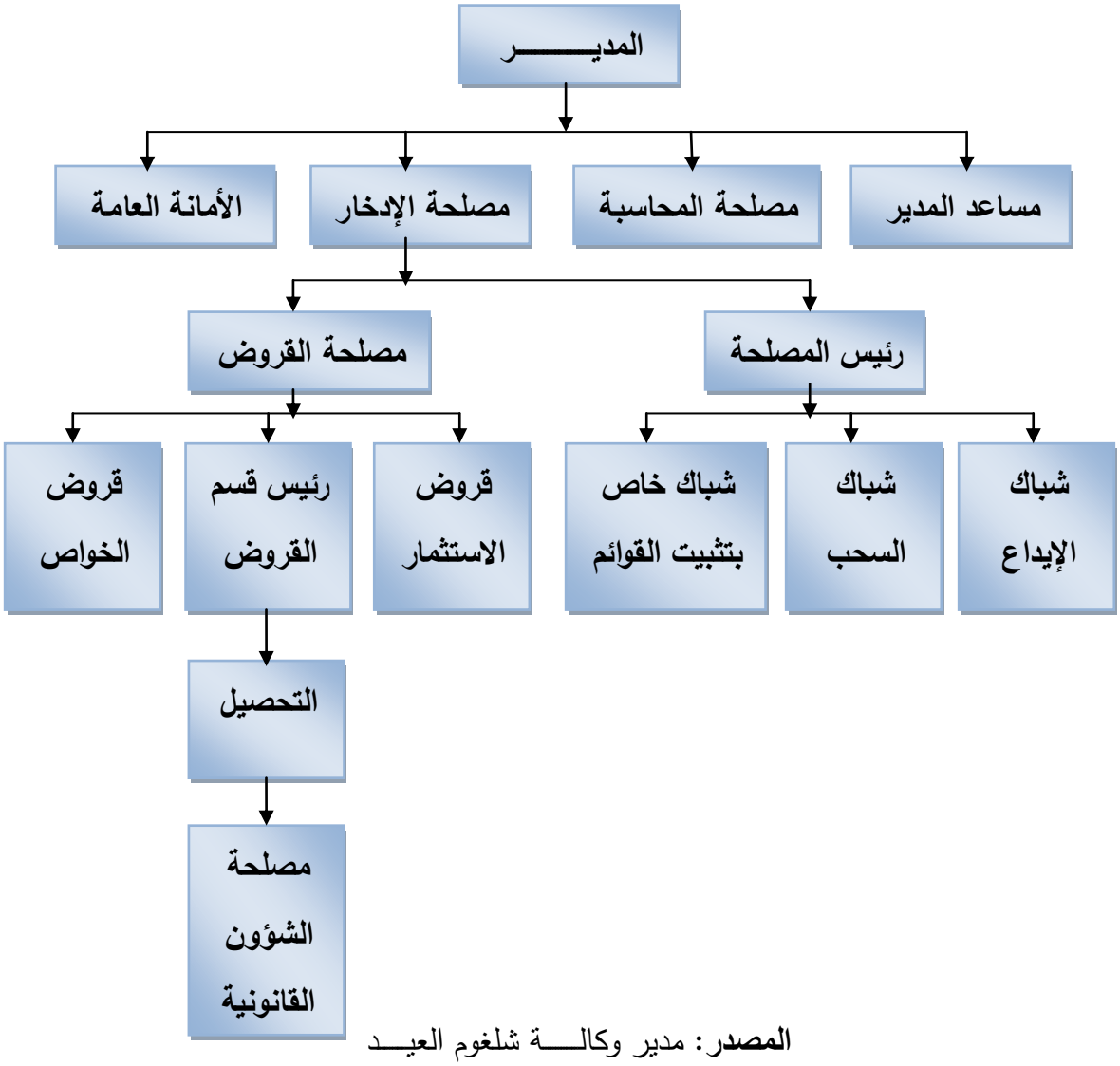

المصدر: مدير وكالـــة شلغوم العيـــد

وفيما يلي شرح الهيكل التنظيمي:

1- **مدير الوكالة:** يترأس الوكالة المسؤول الأول على تسييرها وتتمثل مهامه في:

- يعتبر المسؤول الرئيسي على الوكالة.
- يسهر على كيفية تعبة الأملاك.
- الأمر بصرف النفقات في حدود الميزانية.
- يترأس لجنة القروض ويقرر إنجاز أو عدم إنجاز العملية وفق الشروط التي تمليها الإدارة الوصية.
- يراقب ويؤشر على حصيلة العوائد اليومية.
- يمثل البنك أمام السلطات والتنظيمات المحلية.
- يحرر ويقدم شهريا مقرر نشاط الوكالة.
- يمكن أن يعين مساعد له ينوب عنه في بعض المهام.

2- **أمانة المدير:** تتمثل في مكتب السكريتاريا، وتكون بمحاذاة مكتب المدير مباشرة تتكفل بمهام الأمانة العامة، ومن المهام التي تسند إليها:

- استلام البريد اليومي الصادر والوارد وعرضه على المدير.
- يقوم بتسجيل ملاحظاته، ثم يأمر بتوزيعه على المصالح المعنية من إنجاز ما هو مطلوب فيه.
- تسجيل المواعيد تذكير المدير بها وكذا بتاريخ الاجتماعات.
- الاحتفاظ بنسخة من البريد الصادر والوارد في أرشيف الأمانة.
- استقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها إلى المدير وتسجيلها أثناء غيابه.

3- **مصلحة الإدخار:** وتتكون من:

أ- **مصلحة الشبابيك:** غالبا ما يكون مظهرها زجاجي مجزأة إلى شبابيك، ويقوم كل شباك بعملية معينة.

- شباك خاص بالإيداع.
- شباك خاص بتثبيت الفوائد.

وتجري هذه العمليات وتسير من طرف أمين الوكالة والموظفين حسب نوعية نشاط كل شباك.

ب- **مصلحة القروض:** وتنقسم إلى قسمين:

- **القسم الأول الخاص بتمويل قروض السكن:** وينجز نشاط هذا القسم حسب كيفية تمويل السكن وكل عملية تكون متابعة من مدير الخزينة ومدير المالية، وترجع عملية الدفع في

آخر الشهر حتى يكون انتعاش شهري جديد لاستهلاك القروض، وكل هذه العمليات تسجل آليا عن طريق الإعلام الآلي.

- **القسم الثاني خاص بتمويل قروض الخواص:** وتوجد عدة أنواع من القروض، قروض استهلاكية، قروض شراء مختلف التجهيزات الكهرومنزلية، قروض لاقتناء سيارة، قروض لشراء محل... .

ج- **مصلحة التحصيل:** وهي مصلحة موجودة في الطابق الأرضي للوكالة تقوم بمهمة تحصيل واستلام القروض التي حان موعد استحقاقها ويكون ذلك نقدا.

د- **مصلحة المتابعة القانونية:** تكليف بمكلف النزاعات المختلفة ومراجعة القوانين المطبقة وتمثل الوقاية قانونيا، ودراسة دفاتر المقترضين في حالة الوفاة.

4- **مصلحة المحاسبة:** كل عملية تنجز لها علاقة مع حركة الأموال وتترجم بطبيعة الحال بطريقة محاسبية وكل وكيل قروض إلى جانب موظفي الشبابيك يكونون على استعداد لتقديم دفاتر محاسبية تلخص فيها كل العمليات التي أنجزت خلال اليوم، ويتجه المحاسب في مراقبة الدفاتر الأساسية، كما يعمل على خلق مقارنة بين جميع المحاسبين، كما يرسل بعض المراسلات التي تخص بتنفيذ الميزانية والاختتام النهائي اليومي المحاسبي.

المبحث الثاني: المخاطر وإستراتيجية إدارتها على مستوى CNEP:

من خلال التربص الذي قمنا به في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك– تمكنا من التعرف والإطلاع على أهم المخاطر التي يتعرض لها وهي:

المطلب الأول: خطر الائتمان:

يقصد بخطر الائتمان أنه احتمال الخسارة التي يتعرض لها الدائن – البنك– بسبب المدين –المقترض– العاجز عن تسديد كل أو جزء من الدين –القرض– والفوائد المرتبطة به، إما بسبب نقص الإيرادات، أو عدم نزاهة المدين في تعامله مع دائنه، ويتخذ البنك في هذه الحالة الأساليب التالية:

- عند تأخر المدين عن سداد قيمة القرض عند تاريخ الاستحقاق فإن الدائن يقوم بإرسال رسالة تذكير للمعني وهذا ما يوضحه الملحق رقم (02).
- وفي حالة رد المدين يقوم الدائن بإرسال وثيقة إعذار لعدم وجود رد فعل منه، وهو ما يوضحه الملحق رقم (03).
- وفي حالة عدم تسوية المدين لوضعيته اتجاه الدائن يقوم هذا الأخير بإخطاره باستعمال كل السبل التي تمكنه من تطهير الدين الذي بحوزته وهو ما يوضحه الملحق رقم (04)، ومن بين هذه السبل استعمال الرهن الذي بحوزته وهذا ما يوضحه الملحق رقم (05).
- أما في حالة قدرة العميل على السداد يقوم بالتسديد حسب الاتفاق مثلا الدفع بأقساط متساوية وفقا لجدول اهتلاك القرض.

قبل حصول العميل على القرض من البك لابد من تقديم مجموعة من الوثائق الإدارية يتم دراستها من طرف هذا الأخير من خلال جمعه للمعلومات المتعلقة بالعميل سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا وهذا ما يوضحه الملحق رقم (01).

ويتم تصنيف المؤسسات من قبل الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك– وفق عدة معايير أهمها:

- المؤسسات الكبيرة الخاصة التي تشكل الصنف –أ–.
- المؤسسات المتوسطة ويتضمنها الصنف –ب–.
- المتوسطات الأخرى الموجودة في الصنف –ج–.

حيث أن البنك يقوم بالتركيز على طلبات القروض المقدمة من قبل المؤسسات ذات الصنف –أ– والتي تقدم لها مجموعة من الامتيازات على أساس:

- المؤسسات التي توفر على حساب بنكي لدى CNEP.

- حجم رقم الأعمال.
- فريق التسيير الذي يتميز بحسن المفاوضة.
- الأقدمية في التعامل مع البنك.

المطلب الثاني: خطر سعر الفائدة:

تعرف مخاطر أسعار مخاطر أسعار الفائدة بأنها مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة.

إن معدل الفائدة المعتمد من طرف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، يتم تحديده من قبل السلطة النقدية – بنك الجزائر– حيث يكون محصورا بين سقف أعلى وأدنى يترك فيه المجال للبنك بأن يختار معدل الفائدة الذي يلائمه.

إن خطر بسعر الفائدة يكون موضحا عندما تكون أسعار الفائدة غير محددة وتتأثر بالتغيرات الموجودة في الأسواق المالية.

المطلب الثالث: خطر السيولة:

يعرف خطر السيولة بأنه عدم قدرة البنك الوطني للتوفير والاحتياط – بنك CNEP– على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين والمقترضين ولكن:

- البنوك التجارية والمؤسسات المالية في الجزائر لديها فائض في السيولة يصعب تصريفه لأن السوق المالي والنقدي مجمد من عاملين.
- ارتفاع نسبة السيولة نتيجة السياسة المفروضة على CNEP من قبل بنك الجزائر فيما يخص الضمانات.
- انعدام ثقافة الخصم عند البنوك لدى المجتمع الجزائري مما ينقص من حجم السيولة حيث أن الكتلة النقدية في إطار الخصم لدى البنك المركزي تمثل 0.0001 أي 1000/1.
- إن الإستراتيجية المتبعة من الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط للتقليل من خطر السيولة تتمثل في:
  - قبول الودائع التي تكون مدة استحقاقها غير محددة من أجل إعطاء فرصة البنك استثمارها في منح القروض.
  - رأس مال الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط المقدر بـ 14.000.000.000دج الذي ينتج عنه ارتفاع نسبة الأموال المخصصة لمنح القروض أما فيما يخص الامتيازات المقدمة فنذكر منها:

- معدل الفائدة المفروض على القروض الممنوحة لهذه المؤسسات يكون أقل بنقطة من معدل الفائدة المفروض على بقية المؤسسات الطالبة القروض.
- انخفاض عمولة البنك مقابل الخدمات المقدمة لهذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الأخرى.
- التسهيل في منح القرض.
- عند حدوث تأخر في دفع الأقسام من قبل هذه المؤسسات يتم تمديد فترة الاستحقاق من خلال جدولة القرض.

هناك نوعان من القروض المقدمة من طرف البنك:

1- قروض بالإمضاء.

2- قروض عقارية موجهة للأفراد.

3- قروض استثمارية موجهة للمقاولين.

إن الخطر عنصر ملازم للقرض ولا يمكن في أي حال من الأحوال إلغاءه بصفة نهائية لذلك يلجأ البنك لطلب ضمانات كافية من المؤسسات التي تطلب القرض خاصة إذا كان طويل الأجل.

هناك نوعان من الضمانات المقبولة من طرف صندوق التوفير والاحتياط ضمانات عينية تتمثل في رهن تعاقدي ورهن قانوني.

إن الإستراتيجية المتبعة من قبل صندوق الوطني للتوفير والاحتياط لمواجهة الخطر المرتبط بعملية منح القروض هي:

- التشدد في مسألة الضمانات المقدمة من قبل المؤسسات حيث يحق للبنك التصرف في هذه الضمانات في حالة عدم سداد المؤسسة لدينها.
- دراسة وتحليل ملف طلب القرض وجمع المعلومات عن المقترض من البنك المركزي وجميع البنوك التي سبق وأن تعامل معها.
- في حالة عدم القدرة على استرداد القروض الممنوحة من قبل صندوق الوطني للتوفير والاحتياط فإنه يلجأ إلى الطرق السلمية كأول خطوة لإعطاء مهلة للتسديد على سبيل المثال واللجوء إلى المصالح القضائية لتسوية الوضع في آخر المطاف.

خلاصة الفصل:

يلعب الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك– دورا حيويا في تدعيم قطاع السكن عن طريق التسهيلات التي تمنحها، وطرحه لعدة أنواع من القروض التي تلبي حاجات الزبون، ولكن في المقابل هو عرضة لمخاطر عديدة ناتجة عن عملية منحه لهذه القروض لهذا يجب على بنك cnep بإتباع إستراتيجية مناسبة لإدارة هذه المخاطر واتخاذ القرار الملائم لكل نوع من هذه المخاطر عن طريق الحيطة والحذر من ظروف عدم الأكادة للظروف الاقتصادية والظروف الخاصة بالمدين.

خاتمـة البحث:

إن الإنجاز المصرفي في الوقت الحالي، يراهن على الكثير من التطلعات الاقتصادية المحققة للتنمية المالية المستمرة، إذ يحاول هذا الجهاز دائما تحقيق أفضل النتائج وتجنب السيئ منها، معتمدا في ذلك على مختلف الدراسات وبناء أحسن التوقعات واختيار أنجح السبل بالإضافة إلى وضع برنامج حمائي ضد المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك والناتجة عن تعاملاته اليومية، نشاطاته المختلفة وكذا التفاعلات التي تحدث في الحياة الاقتصادية لأي دولة.

فالبنوك أو المؤسسات المالية يمكن أن تجد نفسها عرضة لمجموعة من المخاطر، من بينها المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية.

إذ تناولت هذه الدراسة مفهوم المخاطر البنكية على أنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها وتذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، وللتقليل من هذه الخسائر المحتملة لابد للبنك من إعداد الدراسات قبل حدوثها أو بعد حدوثها وذلك من خلال إدارتها باعتبار أن عملية إدارة المخاطر منهج أو مدخل علمي للتعامل مع هذه المخاطر.

أما بشأن الدراسة الميدانية فقد قمنا بالتعرف على بنك تجاري يتمثل في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك CNEP– شلغوم العيد إذ تعرضنا إلى تعريفه، مهامه، هيكله التنظيمي وأهم المخاطر التي يتعرض لها والسياسات والاستراتيجيات المتبعة للتقليل من هذه المخاطر.

وبناءا على كل من الدراسة النظرية والتطبيقية وفي ظل الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية والفرضيات يمكن استخلاص النتائج التالية:

- إن الطرق المستخدمة من طرف البنك من أجل مواجهة المخاطر والتقليل منها هي:
تلك الأدوات التي يستعملها البنك في إدارته لكل خطر على حدى نذكر من أهم أدوات التغطية التحويل، وسائل الاختيارية والشرطية، الإقراض قصير الأجل بمعدل ثابت في فترات ارتفاع معدل الفائدة، الإقراض طويل الأجل بمعدل فائدة متغيرة في فترات انخفاض معدل الفائدة، القرض التنقيطي، استعمال عقود الخيار في عمليات التحوط والحماية.
تخفيف حق التذبذب لقيمة الموجودات الأجنبية وحماية مدفوعات الصادرات وهذا ما يجيب على الإشكالية الرئيسية.
- يسعى البنك CNEP من خلال إدارته المخاطر للتقليل منها ليس تجنبها وهذا ما يجيب عن التساؤل الأول.
- لابد من البنك أن يقوم بإعداد دراسات لمحاولة تحديد أي مخاطرة بتعيين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تؤدي إلى دفع حدوثها أو عدم تكرار مثل هذه المخاطر وهذا ما يجيب على التساؤل الفرعي الثاني.

- نتيجة للنمو الهائل في حجم التعاملات المالية على المستوى العالمي والتي تقود نحو توحيد أسعار السلع المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية أدي ظهور ما يعرف بالبنوك الشاملة الاندماج المصرفي، ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل وهو ما يجيب عن التساؤل الفرعي الثالث.

من خلال النتائج المتوصل إليها سابقا يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات للمسيرين والمسؤولين في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك CNEP–.

- إنشاء هيئة أو قسم مختص بإدارة المخاطر المصرفية يكون له دور ومكانة واضحة على مستوى الهيكل التنظيمي – الوكالة.
- ضرورة إتباع أحدث الأساليب والطرق في إدارة المخاطر البنكية.
- ضرورة دراسة ملفات القروض دراسة معمقة ومجيدة من أجل الحد من مخاطر عدم السداد والتكاليف الناجمة عنها.

وفي الأخير يمكن القول بأن موضوع المخاطر البنكية موضوع شائك يتطلب الخوض فيه مجالا أوسع من الوقت، يستدعي ضرورة العمل المصرفي السليم إزاء التشعب الحاصل في النشاطات المصرفية وتنوع خدماتها واتساع رقعة عملياتها، بالإضافة إلى وجود أنظمة واضحة للمحاسبة والمعلوماتية وأخرى لتقييم المخاطر ومتابعتها والتقليل منها.

الملحق رقم (01)

Réseau : CNSTANTINE Le 14/05/2014

Structure : Chelghoum-Alid 269

Objet : Simulation de crédit

Madame/Monsieur;

Suite à votre demande de financement de votre projet "acquisition d'un logement promotionnel collectif fini (Prêt bonifi)" la CNEP banque pourra vous octroyer un crédit.

1 400 000.00 DA avec un taux d'intérêt de 1.00%

Sur une durée de 10 Ans avec un différé de remboursement de 6 mois.

Ceci vous engage à rembourser une mensualité d'un montant de : 13 395.52 DA.

Nous tenons à vous rappeler que ceci n'est une SIMULATION à base des informations fournies.

Au cas où notre proposition vous agrée. Nous invitons à vous présenter auprès de notre agence pour formaliser votre demande de prêt, muni d'un dossier constitué des pièces justificatives suivantes.

1- Une demande de crédit signée par le postulant ;
2- Deux extraits de naissance (validité moins de 12 mois).
3- Deux certificats de résidence (validité moins de 12 mois).
4- Une quittance d'électricité.
5- Une fiche familiale pour les postulants mariés.
6- Deux photocopies légalisées de la CNI ou du permis de conduire en en cours de validité.
7- Un relevé des émoluments et attestation de travail (moins de trois mois).
8- Trois fiches de paie récentes.
9- Une déclaration annuelle des salaires CNAS pour les postulants exerçants dans des entreprises privés.
10- Un registre de commerce, la carte fiscale et un avertissement fiscal récent pour les postulants commerçants.
11- Une attestation de retraite pour les postulants retraités.
12- Un relevé des intérêts des livrets épargne logement d'un Plan Epargne, de bons d'épargne. faire valoir sur ou DAT du postulant et de ceux des cédants s'il y a lieu. Ouverts des agences CNEP Banque.
13- Une autorisation de prélèvement signée et légalisée par le postulant.
14- Un chèque barré.
15- Contrat de réservation notarié accompagné de l'attestation de réception du logement avec indication du type de logement, de sa consistance du lieu d'implantation.
16- Une attestation de remise de clés du logement mentionnant la date de livraison et le pris définitif de cession.
17- Pour les programmes financés par la CNEP Banque une attestation ou une décision d'attribution délivrée par le promoteur et précisant la consistance et la typologie du logement ainsi que le prix de cession.

Dans l'attente de vous lire nous vous assurons de notre entière disposition pour renseignements complémentaires.

Le Directeur d'Agence

NB : Les paramètres de calcul tel que le taux d'intérêt règle de gestion peuvent être revus suivant les conditions de Banque entre le moment de cette simulation et celui de la formation du dossier crédit.

الملحق رقم (02)

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط/ بنك

وكالـــــة شلغـــــوم العيـد – 269–

مصلحـــــــــة التحصيـــــــــل

رقم ملف القرض: ..... شلغوم العيد في: .....

المرجع...../2014.

إلى السيد/

الموضوع: رسالة تذكير

من المهم إعلامكم، أنه بتاريخ ..... بينت سجلاتنا مبلغا غير مسدد يتعلق بكم ومبلغه المؤقت مقدر بـ: ..... دج والذي يمثل دفعاتكم منذ شهر ..... من سنة....."مع عدم احتساب العقوبات".

ولذلك ندعوكم لأن تتقدموا لوكالتنا، في ظرف ثمانية أيام (08) من أجل تسوية وضعيتكم.

في انتظار استقبالكم، تقبلوا فائق الإحترام.

مديـــــــر الوكالـــــــة

الملحق رقم (03)

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط/ بنك

وكالـــــة شلغـــــوم العيـد – 269–

مصلحـــــــــة التحصيـــــــــل

رقم ملف القرض: ..... شلغوم العيد في: .....

المرجع...../2014.

إلى السيد/

الموضوع: إعذار

نظرا لعدم وجود رد فعل من طرفكم لرسالة التذكير رقم: ...../2012 بتاريخ: ..... .

فإنه يوجد لكم إعذار من أجل التقرب من وكالتنا حتى تقوموا بتسوية وضعيتكم.

من المهم أن نعلمكم أن عدم التسوية من طرفكم، لدينكم تجاه البنك والذي نقدره بصفة مؤقتة بمبلغ: ..... دج ما عدا ما قد يعدل ويحدث.

نخطركم من أجل تسوية وضعيتكم في ظرف عشرين (20) يوما ابتداءا من تاريخ هذا الإخطار، وإلا سيتم استعمال الضمان الذي نحوزه والمتمثل في: الرهن العقاري القانوني.

تقبلوا منا في الأخير تحياتنا الخالصة.

مديـــــــر الوكالـــــــة

الملحق رقم (04)

الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط/ بنك

وكالـــــة شلغـــــوم العيـد – 269–

مصلحـــــــــة التحصيـــــــــل

رقم ملف القرض: ..... شلغوم العيد في: .....

المرجع...../2014.

إلى السيد/

الموضوع: إخطار

نظرا لعدم التسوية من طرفكم، لدينكم تجاه البنك والذي نقدره بصفة مؤقتة بمبلغ:
..... دج ما عدا ما قد يعدل ويحدث.

نخطركم من أجل تسوية وضعيتكم في ظرف عشرين (20) يوما ابتداءا من تاريخ هذا الإخطار.

من المهم أن نعلمكم أنه في حالة عدم التسوية "في العشرين يوما الموالية لتبليغ هذا الإعذار " للمبلغ غير المسدد، فإن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط/بنك سيضطر لاستعمال كل السبل التي تمكنه من تطهير الدين الذي بحوزته.

تقبلوا منا في الأخير تحياتنا الخالصة.

مديـــــــر الوكالـــــــة

الملحق رقم (05)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سلسلة: ع نموذج رقم7

جدول قيـــد رهـــن

وزارة المالية

المديرية العامة للأملاك الوطنية

مديرية الحفظ العقاري

لولاية:.....

المدة القصوى.....

المحافظة العقارية:

.....

إيداع

رقم:.....

مجلد:.....

رقم:.....

تاريخ:.....

مبلغ الدين

.....

الرسم

.....

قيد رهن قانوني ذو أثر إلى (1) لمدة مائة وثمانية (132) شهرا من تاريخ: 2014/04/19 معفى من التجديد لمدة 10-30 سنة أو إلى غاية (1) 30 سنة طبقا للمادة 96 من قانون المالية 2003 المعدلة والمتممة طبقا للمرسوم رقم 63/76 المؤرخ في 25-03-1976 المعدل والمتمم.	**إطار مخصص للمحافظ العقاري لتأشير**
المواطن بـ: وكالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط/ بنك شلغوم العيد 269، الكائن مقره بشارع 1 نوفمبر 1954.	
بمقتضى سند الدين عقد اتفاقية لبناء مسكن المحرر في شكل عرفي من طرف السيد:..... مدير وكالة شلغوم العيد 269 بتاريخ:..... . مسجلة تحت رقم:.....بتاريخ:..... بمفتشية التسجيل والطابع الحقوق المحصلة 500 دج، محصلة حسب وصل رقم:	
لفائدة (الدائن) الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط/بنك، شركة مساهمة رأسمالها 14.000.000.000دج، الكائن مقرها الاجتماعي بالجزائر العاصمة 42 شارع خليفة بوخالفة، مؤسسة بموجب عقد حرر في:2000/05/21 القرار 736 ل 06-06-1998 المتضمن إلغاء القرار 33/س ا ب ل 1982/05/27 المقيد بالسجل التجاري بولاية الجزائر تحت رقم 00 بـ 0013829.	
ضد (المالك المدين و/أو الكفيل) السيد: ..... المولود في:..... ولاية ميلة بدون مهنة، الساكنة ..... ولاية ميلة الحامل لشهادة الميلاد رقم:..... الراشدة الجزائرية الجنسية.	

(1) يشطب على العبارة غير المفيدة

على (العقار المثقل)

قطعة أرض صالحة للبناء كائنة فوق تراب بلدية .....، تجزئة.....
ولاية ميلة، تابع لاختصاص المحافظة العقارية بميلة، مساحتها.....م².
معلم عليها بالرقم: ..... في المخطط الخصوصي للتجزئة، ويحدها ما يلي:
من جهة أولى: .....، من جهة ثانية..... منم نفس مخطط
التجزئة، من جهة ثالثة..... من نفس مخطط التجزئة ومن جهة رابعة
وأخيرة..... من نفس مخطط التجزئة، مع البناية التي ستشيد فوقها بموجب رخصة البناء
المسلمة له من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية شلغوم العيد في:.....
قرار رقم:..... .

ملكا لـ:

القطعة الأرضية المعينة أعلاه، ملك للراهن السيدة/.....،
بالشراء من الوكالة الولائية للتسيير العقاري الحضري لولاية ميلة، بموجب عقد بيع قطعة أرض حرره
الأستاذ: زهريو عبد الهادي بتاريخ:.....فهرس رقم:..... المسجل بمفتشية
التسجيل والطابع بميلة بتاريخ: .....، حجم:..... رقم:..... صفحة.....،
حقوق مجانا والمشهرة نسخة منه بالمحافظة العقارية بميلة بتاريخ: ..... حجم: 251 رقم:29
حقوق 1.000.00 دج، إيداع رقم: 663/27.

لضمان

القرض البالغ ستمائة وأربعة عشر ألف دينار جزائري (614.000.00) دج والفوائد الناتجة عنه المقدرة
بـ 6.50% سنويا وتتغير وفقا للشروط البنكية المعمول بها، لمدة مائة وثمانية (132) شهرا ابتداء من
تاريخ: 2012/04/19 مع فترة تأجيل 36 شهرا.
يقيد هذا الرهن في المرتبة الأولى.

إيضاحات طبقا لأحكام خاصة
-هوامش-

إن الممضي أسفله: السيد:.....المعين بموجب
قرار رقم..... المؤرخ في:..... الصادر .....
يشهد أن نسختين من هذا الجدول، المعد في صفحتين مطابقتين، صودق عليه.
ويشهد أيضا أن هوية المالك أو المالكين كما هو مبين في الإطار المخصص
قد أثبتت وفقا للتنظيم المعمول به.

حرر بميلة يوم: .....

قائمة المراجع:

أولا: الكتب

أ- باللغة العربية:

1- إبراهيم الكراسنة، صندوق النقد العربي "أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر "، أبو ظبي، مارس 2006م.

2- أحمد زهير شامية، النقود والمصاريف، دار زهران، عمان، الطبعة الأولى، 1993م.

3- أحمد شعبان محمد علي، "انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزي"، الطبعة الأولى، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2007م.

4- أحمد علي غنيم، اقتصاديات البنوك، مكتبة مدبولي، القاهرة.

5- أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل مطبعة المستقبل، الإسكندرية، 2002م.

6- أسامة كامل، عبد الغاني حامد، النقود والبنك، الناشر مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية البحرين، 2006م.

7- أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصاريف، دار النشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان سنة 2005م.

8- خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن.

9- راشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت، 1985م.

10- رسمية قرياقص، أسواق المال، أسواق، رأس المال، المؤسسات، الدار الجامعية، الإسكندرية 1999م.

11- رشيد الهواري، إدارة البنوك، دار الجيل، القاهرة، 1978م.

12- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى 1998م.

13- سعيد النجار، النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين، رسائل النداء الجديد جمعية النداء الجديد، القاهرة، 1999م.

14- سعيد سيف نصر، دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء، دراسة تطبيقية تحليلية، مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية، 2006م.

15- سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشآت المعارف، الإسكندرية، 2005م.

16- سمير عبد الحميد رضوان حسن، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر، دار النشر، عمان الطبعة الأولى.

17- شاكر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر.

18- شدا جمال الخطيب، العولمة المالية ومستقبل الأسواق المالية العربية لرأس المال، مؤسسة طابا مصر، 2002م.
19- ضياء مجيد الموسري، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، أكتوبر، 1993م.
20- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، "أفراد-إدارة - بنوك"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003م.
21- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007م.
22- طارق عبد العال حماد، بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003م.
23- طارق عبد العال حماد، تقييم إدارة البنوك التجارية، "تحليل العائد والمخاطرة"، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003م.
24- طارق عبد العال حماد، تقييم إدارة البنوك التجارية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، الإسكندرية 1999م.
25- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع إشارة إلى التجربة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2001م.
26- عبد الحسين وادي العطية، الاقتصاديات النامية أزمات وحلول، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2001م.
27- عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000م.
28- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006م.
29- عبد الحميد عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002م.
30- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000م.
31- قلش عبد الله، بدائل تمويل المؤسسة في ظل العولمة المالية، الجزائر.
32- محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2007م.
33- محمد العربي شاكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع.
34- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2006م.
35- محمد محمود عبد ربه محمد، دراسات في محاسبة التكاليف، "قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000م.
36- محمد نجيب رسلان، إدارة المنشآت المالية للبنوك، غير مبين للناشر، 1986م.
37- محمود سحنون، دروس في الاقتصاد والمصرفي، جامعة منتوري، قسنطينة، 2003-2004م.
38- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999م.
39- مروان عوض، العملات الأجنبية "الاستثمار والتمويل، النظرية والتطبيق"، معهد الدراسات المالية والمصرفية، عمان، 1988م.

40- منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، "دكتوراه إدارة أعمال"، جامعة ألابا الأمريكية الثالثة 1996م.

41- ناظم محمد نوري الشمري، سالنقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران، عمان، 1999م.

42- يوسف كمال محمد، فقه الاقتصاد النقدي، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993م.

ب- باللغة الأجنبية:

1- Bernard Morios Olivier, seigneur risque de change et Gestion de trésorerie international Dounod, paris, 1981.

2- Goldstein and MUSSA «the intergration of word capital markets» IMF working papers-m 93195-14993.

3- Hutin H., toute la finance de l'entreprise en pratique, 2ème édition d'organisation, 2003.

4- M Methien exploitation bancaire et le risque crédit revue banque paris, 1996.

ثانيا: المذكرات

1- بلخيري سمراء، بن مسعود حنان، تسيير المخاطر في البنوك التجرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، جيجل، 2009-2010م.

2- بوطريف لويزة وآخرون، إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية، مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، جيجل، 2008-2009م.

3- فريحة ادمحين وآخرون، القواعد الإحتراسية ودورها في الرقابة على البنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، قسنطينة، 2007-2008م.

4- قيرة عمر، إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية – مذكرة ماجستير غير منشورة دراسة حالة مؤسسة "Michelin"- جامعة قسنطينة، 2008م.

5- نعمان محصول، سير محفظة الأوراق المالية في البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير علوم التسيير، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري، جامعة سطيف، 2006-2007م.

فهـــــرس الموضوعات:

مقدمة عامة .....أ-ب-ج

الفصل الأول: النشاط المصرفي في ظل العولمة المالية 6

تمهيد.....6

المبحث الأول: ماهية البنوك 7

المطلب الأول: تطور وتوسع البنوك.....7

المطلب الثاني: مفهوم البنوك.....7

المطلب الثالث: أهمية البنوك.....9

المبحث الثاني: أساسيات حول البنوك 10

المطلب الأول: المبادئ التي تحكم أعمال البنوك 10

المطلب الثاني: خصائص ووظائف البنوك 12

المطلب الثالث: أنواع البنوك 16

المطلب الرابع: ميزانية البنوك التجارية 21

المبحث الثالث: ماهيــة العولمـة الماليـة 26

المطلب الأول: مفهوم وأسس العولمة المالية 26

المطلب الثاني: أسباب بروز العولمة المالية 29

المطلب الثالث: مظاهر العولمة المالية.....31

المطلب الرابع: آثار العولمة المالية وأساليب مواجهتها 32

المبحث الرابع: أثر العولمة المالية على النظام المصرفي 35

المطلب الأول: الاندماج المصرفي 35

المطلب الثاني: التحول إلى البنوك الشاملة 36
المطلب الثالث: ضرورة الالتزام بمقررات لجنة بازل 36
خاتمة الفصل 38
الفصل الثاني: أساسيات حول المخاطر وإدارة المخاطر البنكية 41
تمهيد 41
المبحث الأول: عموميات حول المخاطر البنكية 42
المطلب الأول: تعريف المخاطر البنكية 42
المطلب الثاني: مصادر المخاطر البنكية 43
المبحث الثاني: أنواع المخاطر البنكية 45
المطلب الأول: المخاطر المالية 45
المطلب الثاني: المخاطر التشغيلية 47
المطلب الثالث: المخاطر المنتظمة 48
المطلب الرابع: المخاطر غير المنتظمة 49
المبحث الثالث: ماهية إدارة المخاطر البنكية 49
المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر 49
المطلب الثاني: وظائف إدارة المخاطر 50
المطلب الثالث: أهداف إدارة المخاطر 50
المطلب الرابع: خطوات إدارة المخاطر 51
المبحث الرابع: إدارة وقياس المخاطر المالية.....52
المطلب الأول: إدارة وقياس خطر الائتمان 52

المطلب الثاني: إدارة وقياس خطر السيولة 56

المطلب الثالث: إدارة وقياس خطر سعر الفائدة 58

المطلب الرابع: إدارة وقياس خطر سعر الصرف 60

خاتمة الفصل 64

الفصل الثالث: إدارة بنك CNEP للمخاطر البنكية – دراسة ميدانية وكالة شلغوم العيد-.....67

تمهيد 67

المبحث الأول: التعريف بوكالة شلغوم العيد " الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط " ومهامه.....68

المطلب الأول: تعريف الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط 68

المطلب الثاني: مهام وأهداف الوكالة 68

المطلب الثالث: أهداف الوكالة 71

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لوكالة شلغوم العيد 72

المبحث الثاني: المخاطر وإستراتيجية إدارتها على مستوى CNEP 75

المطلب الأول: خطر الائتمان 75

المطلب الثاني: خطر سعر الفائدة.....76

المطلب الثالث: خطر السيولة 76

خاتمة الفصل 78

خاتمة البحث 80

قائمة المراجع 83

الملاحق 87